

العنوان باللغة العربية

تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/ يحيى احمد يحيى معافا

الرقم الجامعي/ 233001845

إشراف/

د الفيصّل عبد الحميد محمد

د. فايز علي جرّاد

العام الدراسي:

2024

فهرس المحتويات

4	قائمة الجداول
7	المستخلص Abstract
8	الفصل الأول
9	المقدمة
10	مشكلة الدراسة
15	أهمية الدراسة
20	أهداف الدراسة
21	تساؤلات الدراسة
22	فروض الدراسة
22	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
25	الفصل الثاني
25	الدراسات السابقة
26	مقدمة
28	الدراسات السابقة
33	الإطار النظري
48	الفصل الثالث
48	منهجية الدراسة
49	مقدمة
51	المنهجية وطرق البحث
52	مجتمع البحث
54	حدود البحث
55	الفصل الرابع
55	نتائج الدراسة
56	مقدمة
58	تحليل البيانات

60.....	النتائج
85.....	التوصيات
87.....	المراجع
88.....	المراجع العربية
88.....	المراجع الأجنبية
92.....	الملاحق
93.....	الاستبانة
95.....	الملخص Abstract

قائمة الجداول

جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات.	60
جدول 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة.	60
جدول 3: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين بالتجربة.	62
جدول 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة.	63
جدول 5: الوصف الإحصائي لمعايير الحوكمة.	64
جدول 6: الوصف الإحصائي للتنفيذ الصحيح.	65
جدول 7: الوصف الإحصائي لجوانب الإدارة.	66
جدول 8: الوصف الإحصائي لتعزيز المعايير.	67
جدول 9: الوصف الإحصائي لتحقيق جودة أفضل.	68
جدول 10: الوصف الإحصائي لتطبيق المعايير.	69
جدول 11: الوصف الإحصائي للشفافية الكافية.	71
جدول 12: الوصف الإحصائي للمخالفات المكتسبة.	72
جدول 13: الوصف الإحصائي لتحديد المسؤوليات.	73
جدول 14: الوصف الإحصائي للمكافئات.	74
جدول 15: الوصف الإحصائي للتقارير.	75
جدول 16: الوصف الإحصائي لفاعليات المراقبة.	76
جدول 17: الوصف الإحصائي لتعزيز التدريب.	77
جدول 18: الوصف الإحصائي لضمان التطبيق.	78
جدول 19: الوصف الإحصائي لحل النزاعات.	80
جدول 20: الوصف الإحصائي لعدم الامتثال.	81
جدول 21: الوصف الإحصائي للتوجيهات الواضحة.	82
جدول 22: تحليل البيانات.	83
جدول 23: مصداقية وموثوقية البيانات.	83

جدول 24: تحليل أنوفا أ.ب. 84

جدول 25: ملخص نموذج عامل باي ذ.أ.ب. 84

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 33
- رسم توضيحي 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة 61
- رسم توضيحي 3: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة 62
- رسم توضيحي 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة 63
- رسم توضيحي 5: الوصف الإحصائي لمعايير الحوكمة 64
- رسم توضيحي 6: الوصف الإحصائي للتنفيذ الصحيح 65
- رسم توضيحي 7: الوصف الإحصائي لجوانب الإدارة 66
- رسم توضيحي 8: الوصف الإحصائي لتعزيز المعايير 67
- رسم توضيحي 9: الوصف الإحصائي لتحقيق جودة أفضل 69
- رسم توضيحي 10: الوصف الإحصائي لتطبيق المعايير 70
- رسم توضيحي 11: الوصف الإحصائي للشفافية الكافية 71
- رسم توضيحي 12: الوصف الإحصائي للمخالفات المكتسبة 72
- رسم توضيحي 13: الوصف الإحصائي لتحديد المسؤوليات 73
- رسم توضيحي 14: الوصف الإحصائي للمكافئات 74
- رسم توضيحي 15: الوصف الإحصائي للتقارير 75
- رسم توضيحي 16: الوصف الإحصائي لفاعليات المراقبة 76
- رسم توضيحي 17: الوصف الإحصائي لتعزيز التدريب 78
- رسم توضيحي 18: الوصف الإحصائي لضمان التطبيق 79
- رسم توضيحي 19: الوصف الإحصائي لحل النزاعات 80
- رسم توضيحي 20: الوصف الإحصائي لعدم الامتثال 81
- رسم توضيحي 21: الوصف الإحصائي للتوجهات الواضحة 82

المستخلص Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، وذلك لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعتبر قطاع البناء أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في المملكة، حيث يساهم في توفير البنية التحتية اللازمة وتوليد فرص العمل وتنشيط الصناعات ذات العلاقة. في ضوء رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، برزت الحاجة الملحة إلى تحسين جودة وكفاءة مشاريع البناء من خلال تطبيق معايير الحوكمة. تتضمن الحوكمة نظاماً لإدارة الشركات والمؤسسات، وتشمل مجموعة من القواعد والممارسات التي تضمن الشفافية والمساءلة والمساواة بين الأطراف المعنية. وفي سياق مشاريع البناء، تهدف الحوكمة إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف المختلفة المشاركة، مثل المطورين والمقاولين والموردين والعملاء، وذلك من خلال وضع السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ المشاريع بجودة عالية وضمن الميزانية المحددة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية كمية شملت عينة من 153 مشاركا من مختلف الجهات المعنية بقطاع البناء في المملكة. وقد أظهرت النتائج أن تطبيق معايير الحوكمة يساهم بشكل كبير في تحسين أداء المشاريع ورفع مستوى الرضا بين الأطراف المختلفة. ومن بين التوصيات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة، تعزيز التدريب والتوعية بأهمية الحوكمة في قطاع البناء، وتشجيع تبني أفضل الممارسات والمعايير العالمية لضمان نجاح واستدامة المشاريع في المستقبل.

الفصل الأول

المقدمة

تعد مشاريع البناء من أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية في المملكة العربية السعودية، نظراً لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتجلى أهمية مشاريع البناء في قدرتها على توفير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتحفيز الصناعات المرتبطة. وفي ظل رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، تبرز الحاجة إلى تحسين جودة وكفاءة مشاريع البناء من خلال تطبيق معايير الحوكمة (Ahmad, 2023).

تشير الحوكمة إلى النظام الذي تُدار به الشركات والمؤسسات، وهو يشمل مجموعة من القواعد والممارسات التي تضمن الشفافية، والمساءلة، والمساواة بين الأطراف المعنية. في سياق مشاريع البناء، تهدف الحوكمة إلى تنظيم العلاقة بين الجهات المختلفة المشاركة في المشروع، مثل المطورين، والمقاولين، والموردين، والعملاء. يتضمن ذلك وضع سياسات وإجراءات لضمان تنفيذ المشاريع بجودة عالية، وضمن الميزانية المحددة، وفي الوقت المحدد، مع الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية.

يعد تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح والاستدامة في هذا القطاع. يمكن أن يؤدي تحسين الحوكمة إلى تقليل المخاطر المالية والإدارية، وزيادة الشفافية، وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية. علاوة على ذلك، تساهم الحوكمة الجيدة في تحسين جودة البناء وتقليل التكاليف الزائدة والفساد، مما يؤدي في النهاية إلى نتائج أفضل للمشاريع والمجتمع ككل (Aldegheishem, 2024).

في المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة جهوداً متزايدة لتعزيز تطبيق معايير الحوكمة في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع البناء. تعد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) والهيئة السعودية للمقاولين من بين الجهات الرئيسية التي تعمل على وضع وتنفيذ سياسات حوكمة فعالة. على الرغم من هذه الجهود، لا يزال هناك تحديات تواجه تطبيق معايير الحوكمة بشكل كامل في مشاريع البناء، مثل الفساد الإداري، والتأخير في تنفيذ المشاريع، وتجاوز التكاليف المحددة (اليامي, 2020).

لتقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة، يمكن النظر في عدة مؤشرات، مثل مدى الالتزام بالمواعيد النهائية، والتحكم في التكاليف، وجودة التنفيذ، ومستوى الشفافية، والمساءلة. يمكن أيضاً تحليل البيانات

المتعلقة بالشكاوى والنزاعات التي تنشأ بين الأطراف المختلفة، وكذلك تقييم مدى رضا العملاء والمجتمع المحلي عن نتائج المشاريع (Abougamil، 2023).

تعد الحوكمة الفعالة حجر الزاوية في تحقيق النجاح والاستدامة في مشاريع البناء بالمملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز معايير الحوكمة، يمكن تحسين جودة المشاريع، وتقليل المخاطر، وزيادة الثقة بين الأطراف المعنية. ومع استمرار جهود المملكة في تحقيق رؤيتها 2030، يصبح من الضروري مواصلة تعزيز وتطوير معايير الحوكمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة والنهوض بقطاع البناء ليكون رافداً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Rehman، 2024).

مشكلة الدراسة

تلعب الحوكمة دوراً محورياً في إدارة المشاريع، حيث تضمن تطبيق المعايير والإجراءات التنظيمية بشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة. في المملكة العربية السعودية، تشهد مشاريع البناء تطوراً هائلاً يتطلب اتباع معايير حوكمة دقيقة لضمان تحقيق الجودة والاستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع.

تعد الحوكمة في مشاريع البناء عنصراً أساسياً لضمان الشفافية والمساءلة وتقليل الفساد والمخاطر المرتبطة بالمشاريع الكبرى. تشمل معايير الحوكمة في هذا السياق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنظم عملية اتخاذ القرار، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتقييم الأداء. تساعد هذه المعايير على تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية (Zayed، 2016).

واقع تطبيق معايير الحوكمة في السعودية

تشهد المملكة العربية السعودية تحولات كبيرة في قطاع البناء والتشييد، مدفوعة برؤية 2030 التي تسعى إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة، لا تزال هناك تحديات تعيق التطبيق الفعلي لهذه المعايير. من أبرز هذه التحديات:

1. البيروقراطية والتعقيدات الإدارية:

تعتبر البيروقراطية والتعقيدات الإدارية من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية. تعرقل هذه التحديات عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع بشكل فعال، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف وتقليل جودة الأداء. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في سياق تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة، مع تقديم تحليل معمق للعوامل المساهمة والحلول المحتملة لتحسين الوضع.

البيروقراطية هي نظام من الإجراءات والقواعد التي تهدف إلى تنظيم العمل الإداري وتحقيق الانضباط والشفافية. ومع ذلك، عندما تكون هذه الإجراءات معقدة للغاية وغير مرنة، فإنها تتحول إلى عائق رئيسي أمام الكفاءة والفعالية. في مشاريع البناء، تظهر التعقيدات الإدارية من خلال التداخل بين الجهات المختلفة، وتعدد الموافقات المطلوبة، والروتين الإداري الذي يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين لإنجاز المعاملات.

تأثير البيروقراطية على تطبيق معايير الحوكمة

- تؤدي التعقيدات الإدارية إلى بطء في عملية اتخاذ القرار، حيث يتطلب الحصول على الموافقات اللازمة من جهات متعددة الكثير من الوقت. هذا التأخير يؤثر بشكل مباشر على الجدول الزمني للمشاريع، ويؤدي إلى تأخير في التنفيذ وارتفاع التكاليف نتيجة التباطؤ في بدء الأعمال وتنفيذها.
- التأخير في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع يترتب عليه زيادة في التكاليف المالية. فكل يوم تأخير يعني تكاليف إضافية في شكل أجور للعمال، وتكاليف الإيجار، وتكاليف المواد التي قد ترتفع أسعارها بمرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات الإدارية المتكررة والروتين المعقد قد يتطلب تخصيص موارد إضافية لإدارة العمليات الإدارية بفعالية.
- عندما تكون الإجراءات البيروقراطية معقدة وبطيئة، فإن التركيز يتحول من تحقيق الجودة والابتكار إلى مجرد تلبية المتطلبات الإدارية. هذا يؤدي إلى إهمال الجوانب الفنية والهندسية الهامة للمشروع، وبالتالي تقليل جودة الأداء النهائي.

العوامل المساهمة في التعقيدات الإدارية

- تتطلب مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية التنسيق بين عدة جهات حكومية وخاصة، مثل البلديات، ووزارات الإسكان، والنقل، والبيئة، وهيئات السلامة. هذا التداخل يؤدي إلى تضارب في القرارات وتكرار في الإجراءات، مما يزيد من التعقيد الإداري.
- عدم وجود نظام متكامل للتنسيق بين الجهات المختلفة يؤدي إلى تكرار الإجراءات وتضاربها. على سبيل المثال، قد تتطلب الموافقات من جهات متعددة دون وجود نظام موحد لتسهيل العملية، مما يؤدي إلى ازدواجية في العمل وضياح للوقت والموارد.
- تختلف اللوائح والقوانين المتعلقة بالبناء من منطقة لأخرى ومن جهة لأخرى، مما يزيد من التعقيدات الإدارية. هذا التنوع في المتطلبات يؤدي إلى صعوبة في توحيد الإجراءات وتطبيقها بشكل فعال.

2. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة:

تعتبر الكفاءات البشرية المؤهلة من أهم العناصر لتحقيق النجاح في أي مشروع، وخاصة في قطاع البناء الذي يتطلب مهارات وخبرات فنية وإدارية متقدمة. في المملكة العربية السعودية، يشهد قطاع البناء نموًا ملحوظًا في إطار رؤية 2030، ما يبرز الحاجة الملحة لتطبيق معايير الحوكمة بفعالية. ومع ذلك، يمثل نقص الكفاءات البشرية المؤهلة تحديًا رئيسيًا يعيق تحقيق هذا الهدف. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في سياق تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة، وتحليل أسبابها وتأثيراتها، واقتراح الحلول الممكنة لمعالجتها (Alaboud, 2023).

واقف نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في السعودية

- مع زيادة حجم المشاريع الإنشائية وتنوعها في المملكة، ارتفع الطلب على المهندسين، والمخططين، ومديري المشاريع، والمتخصصين في مجالات السلامة والجودة. هذا الارتفاع في الطلب يتطلب توفر عدد كبير من الكفاءات البشرية المؤهلة، لكن العرض لا يتناسب مع هذا الطلب، مما يخلق فجوة كبيرة تؤثر سلبًا على أداء المشاريع.
- تعتمد المملكة بشكل كبير على العمالة الأجنبية في قطاع البناء، وهو ما قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالثقافة التنظيمية، والتواصل، وفهم متطلبات الحوكمة المحلية. قد تكون الكفاءات الأجنبية مؤهلة تقنيًا، لكنها قد تواجه تحديات في التكيف مع البيئة التنظيمية والقانونية في السعودية.

تأثير نقص الكفاءات البشرية المؤهلة على تطبيق معايير الحوكمة

- يتطلب تطبيق معايير الحوكمة وجود مديري مشاريع مؤهلين قادرين على التخطيط والتنفيذ والمراقبة بكفاءة. نقص الكفاءات المؤهلة يؤدي إلى ضعف في إدارة المشاريع، مما يترتب عليه تأخيرات وزيادة في التكاليف وانخفاض في جودة الأعمال المنجزة.
- تتطلب الحوكمة الفعالة وجود نظام رقابة ومساءلة قوي. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في مجال الرقابة والجودة يؤدي إلى ضعف في مراقبة الأداء والتأكد من الالتزام بالمعايير المحددة، مما يزيد من احتمالات الفساد وسوء الإدارة.
- الابتكار والجودة عنصران أساسيان في نجاح مشاريع البناء. الكفاءات المؤهلة تلعب دوراً رئيسياً في تطوير حلول مبتكرة وتطبيق أفضل الممارسات لضمان جودة البناء. نقص هذه الكفاءات يحد من القدرة على الابتكار وتحسين الجودة، مما يؤثر سلباً على سمعة المشروع وقيمه على المدى الطويل.

العوامل المساهمة في نقص الكفاءات البشرية المؤهلة

- تعاني برامج التعليم والتدريب في مجال البناء من نقص في التحديث والمواكبة للتطورات الحديثة. المناهج التقليدية لا تلي احتياجات السوق المتغيرة، مما يؤدي إلى تخرج طلاب غير مؤهلين بشكل كافٍ للعمل في بيئة تتطلب مهارات متقدمة ومعرفة معمقة بمعايير الحوكمة.
- يعاني قطاع البناء في السعودية من هجرة الكفاءات المؤهلة إلى دول أخرى تقدم فرص عمل أفضل ورواتب أعلى. هذه الهجرة تترك فجوة كبيرة في السوق المحلي وتؤثر على قدرة الشركات على تلبية متطلبات المشاريع بكفاءة.
- قلة الاستثمار في برامج التطوير المهني والتدريب المستمر للموظفين يؤدي إلى ضعف في تحديث المهارات والمعرفة. الشركات التي لا تستثمر في تطوير موظفيها تعاني من نقص في الكفاءات القادرة على التعامل مع التحديات الحديثة وتطبيق معايير الحوكمة بفعالية.

3. التحديات التنظيمية والتشريعية:

تعد معايير الحوكمة أساسية لضمان شفافية ونزاهة إدارة المشاريع، وتقديم مشاريع البناء بطريقة تحقق الجودة والأمان والاستدامة. ومع ذلك، يواجه مديرو المشاريع والشركات العاملة في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في تطبيق هذه المعايير بفعالية بسبب التحديات التنظيمية والتشريعية المتعددة (Bagader، 2022).

التحديات التنظيمية والتشريعية

1. النظام التنظيمي والتشريعي

تعتبر اللوائح والقوانين التي تنظم قطاع البناء في المملكة متشعبة ومعقدة، مما يجعل من الصعب على الشركات الالتزام بها بشكل دقيق. فالاستيعاب الكامل للمتطلبات التنظيمية يتطلب موارد كبيرة وخبرات قانونية عالية، مما يمثل عبءاً أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تواجه الشركات صعوبات في التعامل مع غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، مما يؤدي إلى تأخيرات في الموافقات والتراخيص والموافقات البيئية والأمنية، مما يؤثر على جدول المشاريع ويزيد من التكاليف.

2. التحديات التشريعية

قد تواجه الشركات صعوبات في فهم وتفسير بعض القوانين والأنظمة، مما يؤدي إلى عدم اليقين القانوني وتأجيلات في اتخاذ القرارات الحاسمة، وهذا يؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع بكفاءة وفي الوقت المحدد.

- يتطلب التكيف مع التغييرات التشريعية المتكررة موارد وجهداً إضافياً، وقد يؤدي هذا إلى إبطاء العمليات ورفع التكاليف، خاصة عندما لا تتم الموافقة على التعديلات في الوقت المناسب.

3. التحديات التنظيمية

قد تعاني بعض الجهات الحكومية من ضعف في البنية التحتية التنظيمية والإدارية، مما يؤثر على قدرتها على متابعة ومراقبة تطبيق معايير الحوكمة في المشاريع الكبرى.

- تتطلب معايير الحوكمة التعامل مع شركات المقاوله بشكل محترف ومتوافق مع القوانين، وقد تظهر تحديات في عقد الصفقات وتفاوض العقود التي تلي المعايير القانونية والأخلاقية.

تأثير التحديات على فعالية تطبيق معايير الحوكمة

✓ تأخيرات في التنفيذ وزيادة في التكاليف.

✓ زيادة في المخاطر القانونية والتنظيمية.

✓ تقليل في جودة الأعمال المنجزة.

فوائد تحسين معايير الحوكمة

تحسين معايير الحوكمة في مشاريع البناء يمكن أن يحقق فوائد كبيرة، منها:

- تساهم معايير الحوكمة في زيادة مستوى الشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف المعنية، مما يقلل من فرص الفساد وسوء الإدارة.
- يساعد تطبيق معايير الحوكمة على تحسين جودة المشاريع من خلال اتباع معايير محددة تضمن تنفيذ الأعمال وفقاً للمواصفات المطلوبة.
- تسهم الحوكمة الفعالة في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة، ووضع خطط للتعامل معها بفعالية، مما يقلل من تأثيرها على المشاريع.

أهمية الدراسة

في ظل التطورات الاقتصادية والبنية التحتية الهائلة التي تشهدها المملكة العربية السعودية، يشهد قطاع البناء نمواً ملحوظاً وتوسعاً كبيراً في الاستثمارات العملاقة، وبالتالي يكون تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة ضرورياً لتحقيق الأهداف الوطنية لرؤية 2030 وتحقيق التنمية المستدامة.

الأهمية العلمية للدراسة

- سيساهم البحث بشكل كبير في الأدبيات الأكاديمية حول معايير الحوكمة، لا سيما في قطاع البناء السعودي، الذي يتمتع بديناميكيات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية متميزة.
- سد فجوات معينة في الأبحاث الحالية حول استخدام وفعالية معايير الحوكمة في بناء المشاريع، وتقديم تحليل مستهدف ومعلومات جديدة.

- قد تساعد النتائج في خلق أو تحسين الأفكار حول إدارة المشاريع، لا سيما في إنشاء مشاريع البناء واسعة النطاق في بلد سريع النمو مثل المملكة العربية السعودية.
- ستقوم الدراسة بجمع بيانات تجريبية حول تأثير معايير الحوكمة على بناء نتائج المشروع، لتكون بمثابة أساس للبحث والتحليل في المستقبل.
- ومن خلال دمج الأفكار من إدارة المشاريع، والحوكمة، وهندسة البناء، والدراسات الإقليمية، ستوفر الدراسة للعلماء وجهة نظر مفيدة متعددة التخصصات.
- إن توثيق دراسات الحالة لمشاريع البناء السعودية سيعطي أمثلة عملية لكيفية تطبيق قواعد الحوكمة في السياقات الأكاديمية.

تكتسب دراسة تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية أهمية علمية كبيرة، كونها تتناول جانباً حيويًا من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. تأتي أهمية هذه الدراسة من قدرتها على تقديم رؤى علمية مبنية على أسس نظرية ومنهجية حول كيفية تحسين قطاع البناء، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة الأكاديمية حول تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء، وهي موضوع لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة، خاصة في السياق السعودي. بفضل تحليل دقيق لفعالية هذه المعايير، يمكن أن تقدم الدراسة بيانات وأدلة علمية تساعد في فهم الأبعاد المختلفة للحوكمة وتأثيرها على أداء المشاريع. هذا يسهم في تطوير النظريات والمفاهيم المتعلقة بالحوكمة في قطاع البناء، ويشجع الباحثين الآخرين على استكشاف هذا المجال بعمق أكبر.

تلعب الحوكمة دورًا محوريًا في تحقيق الشفافية والكفاءة في إدارة المشاريع، مما يعزز من جودة الأداء العام للقطاع. من خلال تقديم توصيات مبنية على دراسات حالة وبيانات موثوقة، يمكن أن تسهم الدراسة في تحسين السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بقطاع البناء في المملكة. هذا يمكن أن يساعد صناع القرار في وضع استراتيجيات فعالة لتطبيق معايير الحوكمة، مما يسهم في تحسين بيئة العمل وجذب الاستثمارات، ويعزز من مصداقية وسمعة المملكة في السوق العالمية.

يساهم قطاع البناء بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، وتعتبر فعالية الحوكمة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا القطاع. من خلال دراسة تأثير معايير الحوكمة على الأداء الاقتصادي، يمكن أن تقدم الدراسة رؤى حول كيفية تحسين الكفاءة الاقتصادية للمشاريع، وتقليل التكاليف، وزيادة الإنتاجية. هذا لا يعزز فقط من قدرة الشركات على المنافسة، بل يساهم أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي للمشاريع، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

تعد الشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة. من خلال تقييم كيفية تطبيق هذه المبادئ في مشاريع البناء، تسلط الدراسة الضوء على الفجوات الحالية وأوجه القصور التي يمكن تحسينها. هذا يساعد في تطوير إطار عمل أكثر شفافية ومساءلة في القطاع، مما يقلل من مخاطر الفساد والانحراف عن المعايير. الشفافية لا تعزز فقط من الثقة بين الجهات المعنية والمستثمرين، بل تساهم أيضاً في تحسين جودة المشاريع وتسليمها في الوقت المناسب وضمن الميزانية المحددة.

تواجه مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية العديد من التحديات، بما في ذلك عدم التزام بعض المشاريع بمعايير الجودة والتكاليف الزائدة. من خلال دراسة فعالية تطبيق معايير الحوكمة، يمكن أن تقدم هذه الدراسة حلولاً عملية لمواجهة هذه التحديات، مثل تحسين العمليات الإدارية وتقليل الهدر. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمشاريع وزيادة الكفاءة، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ككل.

يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة مفيدة أيضاً في تطوير المناهج التعليمية وبرامج التدريب في مجال إدارة المشاريع والبناء. من خلال تقديم رؤى واقعية حول التحديات والفرص في تطبيق معايير الحوكمة، يمكن أن تساهم الدراسة في إعداد الكوادر المستقبلية للعمل بفعالية في هذا المجال. هذا يمكن أن يعزز من مهارات وقدرات العاملين في القطاع، ويزيد من جاهزيتهم لتطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

تمثل دراسة تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية خطوة مهمة نحو تحسين جودة وكفاءة هذا القطاع الحيوي. من خلال تقديم رؤى علمية وتوصيات عملية، تساهم الدراسة في تحقيق الشفافية، تعزيز الكفاءة، وتطوير السياسات العامة، مما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030. إن الفوائد المحتملة لهذه الدراسة تتجاوز حدود البحث الأكاديمي، لتشمل تأثيرات إيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع بأسره.

الأهمية العملية للدراسة:

- تطبيق معايير الحوكمة بشكل فعال يسهم في ضمان الجودة والكفاءة في تنفيذ المشاريع. يضمن ذلك استخدام الموارد بكفاءة، وتنفيذ الأعمال بجودة عالية، مما يعزز سمعة المشروع ويقلل من التكاليف الزائدة الناجمة عن الأخطاء والتأخيرات.
- من خلال تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة، يمكن التحقق من توافق المشاريع مع المعايير القومية والدولية، مما يعزز الثقة بالمشروع من قبل الجهات المعنية والمستثمرين الدوليين.
- تلعب معايير الحوكمة دورًا حاسمًا في منع الفساد وتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات وإدارة المشاريع. يساهم ذلك في تعزيز النزاهة وبناء ثقة الجمهور والمستثمرين في القطاع.
- تعزز معايير الحوكمة من مستويات الإفصاح والمساءلة، حيث يتعين على الشركات والجهات الحكومية توضيح القرارات والإجراءات المتخذة والتقارير المالية بشكل دوري وشفاف، مما يقلل من المخاطر ويحد من التلاعبات.
- تعمل معايير الحوكمة على تعزيز الممارسات البيئية المستدامة في المشاريع، مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، وتقليل الأثر البيئي السلبي للمشاريع الكبيرة.
- يساعد تطبيق معايير الحوكمة في تعزيز الشمولية والمشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط والتنفيذ، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة السكان المحليين.
- إن تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية يمثل عاملاً حاسماً لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال الحفاظ على الجودة والكفاءة، وتعزيز النزاهة والشفافية، يمكن لمعايير الحوكمة أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الثقة بالقطاع وجذب الاستثمارات، مما يساهم في بناء مستقبل مستدام وازدهار للمملكة.

تكتسب الدراسة العملية حول تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة في السياق العملي، حيث تمتد تأثيراتها إلى عدة جوانب حيوية. من خلال تطبيق نتائج هذه الدراسة، يمكن تحقيق تحسينات ملموسة في الأداء العام للقطاع وتطوير ممارسات الحوكمة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

تعد جودة وسلامة المشاريع أحد الأهداف الأساسية لتطبيق معايير الحوكمة. من خلال تقييم فعالية هذه المعايير، يمكن تحديد الفجوات والقصور في ممارسات البناء الحالية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تطوير معايير وإجراءات أفضل تضمن تحقيق الجودة المطلوبة وتقليل المخاطر المتعلقة بالسلامة. في المملكة العربية السعودية، حيث يُعد قطاع البناء جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني، يمكن أن تسهم هذه التحسينات في تقديم مشاريع بنية تحتية ومنشآت ذات جودة عالية ومستدامة.

تطبيق معايير الحوكمة يساعد في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المشاريع. من خلال تحديد أفضل الممارسات في التخطيط والتنفيذ والمراقبة، يمكن تقليل الهدر في الموارد والوقت، مما يؤدي إلى تحقيق توفير مالي كبير. هذا ليس فقط يحسن من العائد على الاستثمار ولكنه يعزز أيضاً من القدرة التنافسية للمشاريع والشركات العاملة في القطاع. في السياق السعودي، يمكن أن يسهم ذلك في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتنويع الاقتصاد وزيادة فعالية الإنفاق الحكومي.

تمثل الشفافية والمساءلة جزءاً لا يتجزأ من أي نظام حوكمة فعال. من خلال تقييم مدى فعالية معايير الحوكمة الحالية، يمكن تحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين لضمان مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة. هذا يساهم في بناء ثقة الجمهور والمستثمرين في المشاريع، ويعزز من مصداقية الشركات والجهات الحكومية. في المملكة العربية السعودية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى قطاع البناء.

يمثل الفساد تحدياً كبيراً في العديد من القطاعات، بما في ذلك قطاع البناء. من خلال تقييم تطبيق معايير الحوكمة، يمكن الكشف عن الثغرات التي قد تستغل لحدوث فساد أو سوء إدارة. يمكن للدراسة أن تقدم توصيات فعالة لتعزيز آليات الرقابة والشفافية، مما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالفساد وتحسين بيئة العمل. في السياق السعودي، تسعى الحكومة إلى تعزيز النزاهة والشفافية في جميع المجالات، ويمكن لهذه الدراسة أن تدعم هذه الجهود من خلال تقديم بيانات وأدلة عملية.

من خلال تطبيق معايير الحوكمة الفعالة، يمكن تشجيع الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة في قطاع البناء. يمكن أن تساعد الدراسة في تحديد الطرق التي يمكن من خلالها استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والإنتاجية، مثل استخدام الأنظمة الرقمية لإدارة المشاريع وتحليل البيانات. في المملكة العربية السعودية، حيث يُعد الابتكار جزءاً

أساسيًا من استراتيجيات التنمية الوطنية، يمكن أن تسهم هذه الجهود في تحقيق قفزة نوعية في القطاع وتحسين قدرته على المنافسة على المستوى العالمي.

تتطلب الحوكمة الفعالة وجود قوى عاملة مؤهلة ومدرّبة على أعلى مستوى. من خلال تطبيق نتائج الدراسة، يمكن تطوير برامج تدريب وتطوير مهنية تستهدف تحسين مهارات العاملين في قطاع البناء. هذا يعزز من جاهزية القوى العاملة لتطبيق معايير الحوكمة بشكل فعال ويضمن تنفيذ المشاريع بجودة عالية. في المملكة العربية السعودية، يمكن أن تسهم هذه المبادرات في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الكفاءة في السوق.

تمثل الدراسة العملية حول تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية خطوة حاسمة نحو تحسين أداء القطاع وزيادة فعاليته. من خلال التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة، تقليل التكاليف، مكافحة الفساد، وتشجيع الابتكار، تقدم الدراسة أدوات ومعرفة عملية يمكن استخدامها لتحسين العمليات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الأثر الإيجابي المحتمل لهذه الدراسة يمتد ليشمل تحسين جودة الحياة للمواطنين وزيادة الفعالية الاقتصادية للبلاد، مما يجعلها دراسة ذات أهمية عملية كبيرة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة:

- تقييم مدى فاعلية تطبيق معايير الحوكمة في تعزيز أداء ونتائج مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

الأهداف الفرعية للدراسة

- تحديد معايير الحوكمة الأساسية المستخدمة حالياً في بناء المشاريع في المملكة العربية السعودية.
- لتقييم مدى تأثير استخدام معايير الحوكمة على العديد من مجالات أداء المشروع، مثل إدارة الوقت، وكفاءة التكلفة، ومراقبة الجودة، وإدارة النطاق.
- تحديد درجة الرضا بين مختلف أصحاب المصلحة (العملاء والمقاولين والجهات الحكومية والمجتمع) عن عمليات الحوكمة المستخدمة في بناء المشاريع.

- تقييم فعالية معايير الحوكمة في اكتشاف وتحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بالبناء.
- التحقق من مدى التزام مشاريع البناء بمعايير الحوكمة والتفويضات التنظيمية الوطنية والدولية.
- تحديد أفضل الممارسات لتطبيق معايير الحوكمة في قطاعي البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.
- تقييم متطلبات التدريب وتنمية القدرات لمديري المشاريع وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من حيث معايير وممارسات الإدارة.
- التحقيق في كيفية تمكين معايير الحوكمة من دمج التكنولوجيا والابتكارات الجديدة في بناء إدارة المشاريع.
- دراسة كيفية تأثير المتغيرات الثقافية والسياقية في المملكة العربية السعودية على تنفيذ وفعالية قواعد الحوكمة في بناء المشاريع.
- تقديم اقتراحات مبنية على الأدلة للسياسيين والمنظمين حول كيفية تطوير أطر الحوكمة لصالح قطاع البناء.

تساؤلات الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هو مستوى تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي المعايير الحالية للحوكمة التي يجب تطبيقها في مشاريع البناء بالمملكة العربية السعودية؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات والجهات الحكومية في تطبيق هذه المعايير؟
3. ما هو مدى الامتثال للمعايير الحوكمية من قبل الشركات المقاوله والمستثمرين في مشاريع البناء؟
4. كيف يمكن تحسين البنية التحتية التنظيمية والقانونية لدعم تطبيق معايير الحوكمة بفعالية؟
5. ما هو تأثير تطبيق معايير الحوكمة على جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية؟
6. ما هي الخطوات اللازمة لتعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية؟
7. ما هي العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تؤثر على تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء؟
8. كيف يمكن استفادة الشركات من تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق المزايا التنافسية؟

9. ما هي التوصيات العملية لتحسين تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء بالمملكة العربية السعودية؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة وجودة التنفيذ في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات المقاوله بمعايير الحوكمة وتقليل حالات الفساد في مشاريع البناء.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة وزيادة الثقة بين المستثمرين في المشاريع الإنشائية بالمملكة العربية السعودية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والتدريب للكفاءات البشرية وفعالية تطبيق معايير الحوكمة في البناء.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة وتحسين كفاءة إدارة المشاريع في قطاع البناء.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الامتثال للمعايير الحوكمية وتقليل التكاليف الإضافية في المشاريع الإنشائية.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

تعد المنهجية العلمية أحد الأسس الحيوية التي تستند إليها عملية إعداد البحث، إذ تقدم إطاراً منهجياً ومنظماً لجمع وتحليل البيانات، مما يضمن مصداقية النتائج وموضوعيتها. في دراسة "تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية"، تتطلب المنهجية العلمية توجهاً دقيقاً وعمقاً يشمل عدة مراحل رئيسية. وفيما يلي شرح مفصل للمنهجية العلمية المتبعة في هذه الدراسة:

1. تحديد مشكلة البحث وأهدافه:

تبدأ المنهجية العلمية بتحديد مشكلة البحث بشكل دقيق. في هذه الدراسة، تركز المشكلة على فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، والهدف هو تقييم مدى تأثير هذه المعايير على جودة وكفاءة المشاريع. يتطلب هذا تحديد أهداف محددة وواضحة، مثل تحليل مدى التزام شركات البناء بالمعايير، وتقييم تأثير هذه المعايير على النتائج النهائية للمشاريع.

2. استعراض الأدبيات السابقة:

يعد استعراض الأدبيات السابقة خطوة أساسية لفهم الإطار النظري والبحثي المتعلق بالموضوع. يتم جمع المعلومات من الدراسات السابقة، والمقالات العلمية، والتقارير الحكومية، والكتب الأكاديمية التي تتناول معايير الحوكمة في مشاريع البناء. هذا الاستعراض يساعد في تحديد الفجوات البحثية، وتوضيح الإطار النظري الذي سيتم بناء عليه التحليل.

3. تصميم البحث واختيار منهجية البحث:

بناءً على أهداف البحث واستعراض الأدبيات، يتم تصميم البحث وتحديد المنهجية المناسبة. في هذه الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتضمن وصف وتحليل تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء. يتم تحديد أدوات البحث مثل الاستبيانات والمقابلات، بالإضافة إلى تحديد الفئات المستهدفة مثل مديري المشاريع، والمستشارين، والمقاولين، لتجميع المعلومات المطلوبة.

4. جمع البيانات:

تشمل هذه المرحلة جمع البيانات من المصادر المختلفة. سيتم استخدام الاستبيانات لجمع المعلومات من المشاركين الرئيسيين في مشاريع البناء. تتضمن الأسئلة في الاستبيان عناصر تتعلق بتطبيق معايير الحوكمة مثل الشفافية، والمساءلة، وكفاءة التنفيذ. بالإضافة إلى الاستبيانات، سيتم إجراء مقابلات معمقة مع بعض الخبراء والممارسين للحصول على رؤى أعمق حول تطبيق المعايير.

5. تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام أدوات تحليل البيانات الإحصائية مثل SPSS أو Excel. يتضمن التحليل دراسة مدى التزام الشركات بالمعايير، وتقييم تأثير هذه المعايير على جودة وكفاءة المشاريع. يتم أيضاً استخدام التحليل النوعي للمقابلات لتحديد التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة.

6. مناقشة النتائج:

بناءً على نتائج التحليل، يتم مناقشة النتائج في سياق الأدبيات السابقة والأهداف البحثية. يتم تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة وتأثيرها على مشاريع البناء. تناقش الدراسة أيضاً النتائج في ضوء التحديات التي تم تحديدها وأي فجوات في التطبيق.

7. التوصيات والخاتمة:

في ختام البحث، يتم تقديم توصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها. تشمل التوصيات مقترحات لتحسين تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء، بالإضافة إلى تحسين السياسات والإجراءات التي قد تؤثر على فعالية هذه المعايير. تقدم الخاتمة ملخصاً للنتائج والتوصيات وتوضح الأهمية العملية للدراسة.

8. كتابة التقرير النهائي:

يتم في النهاية إعداد التقرير النهائي للبحث، والذي يشمل جميع العناصر السابقة: مشكلة البحث، الأدبيات السابقة، المنهجية، نتائج التحليل، المناقشة، والتوصيات. يتم مراجعة التقرير للتأكد من دقته وشموليته، مع تقديمه بشكل واضح ومنظم.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يعتبر الفصل الثاني من أي دراسة بحثية عنصراً أساسياً ومهماً، حيث يتناول الدراسات السابقة والإطار النظري الذي يشكل الأساس المعرفي لفهم موضوع البحث وتوجيهه. في دراسة "تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية"، سيتناول هذا الفصل شرحاً مفصلاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوعات ذات صلة وتوضيح الإطار النظري الذي يُعتمد عليه في تحليل فعالية تطبيق معايير الحوكمة.

يكتسب الفصل الثاني أهمية كبيرة لأنه يوفر قاعدة معرفية تمكن الباحث من وضع بحثه في سياق أوسع. من خلال استعراض الدراسات السابقة، يستطيع الباحث فهم كيفية تعامل الأبحاث السابقة مع موضوع الحوكمة في مشاريع البناء، وما هي الأساليب والنتائج التي توصلت إليها. هذا الفهم يساعد في تحديد الفجوات البحثية والتعرف على المواضيع التي لم يتم تناولها بما يكفي، مما يساهم في توجيه البحث نحو تقديم إسهامات جديدة.

سيتناول هذا الفصل شرحاً مفصلاً للدراسات السابقة التي بحثت في معايير الحوكمة في مشاريع البناء، لا سيما في السياقات المماثلة أو ذات الصلة. ستقدم هذه الدراسات خلفية عن كيفية دراسة وتقييم معايير الحوكمة وتطبيقاتها العملية في مشاريع البناء. سيتم استعراض مجموعة متنوعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من الحوكمة مثل الشفافية، والمساءلة، والرقابة، وأثرها على جودة وفعالية المشاريع. هذا الاستعراض ليس فقط يعزز الفهم النظري للموضوع، بل يسلط الضوء أيضاً على التطورات والتحديات التي طرأت في هذا المجال.

في هذا الفصل، سيقوم الباحث أيضاً بتوضيح الإطار النظري الذي يستند إليه البحث. الإطار النظري هو مجموعة من المفاهيم والنظريات التي توفر إطاراً لفهم وتحليل موضوع البحث. بالنسبة لدراسة فعالية تطبيق معايير الحوكمة، سيُشمل الإطار النظري نظريات ومفاهيم الحوكمة، مثل نظريات الشفافية والمساءلة، وأدوات قياس فعالية الحوكمة في المشاريع. سيقدم هذا الإطار نظرة شاملة حول كيفية تطبيق معايير الحوكمة وأثرها المحتمل على نتائج المشاريع، مما يساعد في تفسير وتحليل البيانات التي سيتم جمعها لاحقاً في البحث.

تعتبر أهمية الفصل الثاني في البحث متعددة. من جهة، يساهم في بناء خلفية قوية ومستندة إلى الأبحاث السابقة، مما يعزز مصداقية البحث ويجعله أكثر موثوقية. من جهة أخرى، يوفر الإطار النظري الأساس الضروري لتوجيه تحليل النتائج وتفسيرها بشكل دقيق. من خلال هذا الفصل، يتمكن الباحث من وضع دراسته في سياق الأبحاث السابقة ويحدد مدى مساهمتها في تقدم المعرفة في هذا المجال.

كما أن الشرح المفصل في هذا الفصل يسهم في توضيح الأسس التي بنيت عليها الدراسة ويظهر كيف يمكن استخدام الإطار النظري كأداة لتحليل البيانات بشكل منهجي. هذا التفصيل يعزز من قيمة البحث ويزيد من احتمالية تقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق بناءً على النتائج التي سيتم التوصل إليها. بالتالي، فإن الفصل الثاني يلعب دوراً حاسماً في ربط الدراسة بالأدبيات السابقة والنظريات الحالية، مما يسهم في تحقيق نتائج بحثية ذات قيمة علمية وعملية.

الدراسات السابقة

قام (عطوان، 2018) بالتعريف بحوكمة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري، وتعلو مصلحة مجتمع الشركات على مصالح مجلس الإدارة والحماية من اتجار الداخلين، وتخلق بيئة ثمرين، استثمارية مستقرة وميسرة وذات مسؤولية، وقادرة على حماية ممتلكات المست وهذا يحقق رؤية المملكة؛ حيث ورد فيها: "سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشتركنا البناء والنجاح". وأثبت البحث شرعية نظام الحوكمة لاشتمال نصوص القرآن والسنة على قواعدها والتي تعد مخالفتها إفساد في الأرض وهو منهي عنه، وتبين من خلال البحث حرص المنظم السعودي على تحقيق الحوكمة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ هـ، والمنشور في ١٤٣٧/٢/٢٢ هـ بدءاً من مرحلة التأسيس ومروراً بإدارة الشركة وبالتغيرات التي تعتمدها في حياتها من الاندماج والتحول، وإنقاص وزيادة رأس المال والرقابة على الشركات أثناء حياتها، وفي فترة التصفية، وكان لكل الشركات نصيب وافر من تطبيق الحوكمة حتى في شركة المحاصة المستترة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث: تناول أولها ماهية الحوكمة وأهميتها، ووضع الثاني التنظيم القانوني للحوكمة في قانون الشركات السعودي الجديد. واختتم الثالث شرعية الحوكمة ودورها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ م، وذيل البحث بالنتائج التي أوضحت أن تطبيق الحوكمة في نظام الشركات السعودي يؤدي إلى الفاعلية، والمسؤولية، وإنفاذ العقود، وتنامي الشركات السعودية لتصبح عملاقة؛ وهذا يخلق الثروة ويحارب الفقر، ويعطى دوراً أكبر للقطاع الخاص ويجذب الاستثمار الأجنبي، ويحسن التنافسية، ويحقق الرؤية والتنمية المستدامة وفق منهج الشريعة الإسلامية الغراء (العنزي، 2021).

أظهرت نمذجة معلومات البناء (BIM) فوائد كبيرة في صناعة البناء على مستوى مختلف. فهو يساعد على تعزيز التعاون وزيادة الكفاءة وتقليل الهدر. ومع ذلك، لتحقيق نتائج جيدة، يتطلب BIM خطة عمل مخصصة، ومجموعة من اللوائح، والبنية التحتية الكافية لتحقيق النجاح. الهدف من هذه الدراسة هو تقييم قدرات صناعة البناء والتشييد السعودية على اعتماد BIM. يطبق المؤلفون نتائج دراسة سابقة تم الانتهاء منها مؤخراً لتحديد ودراسة عوامل نجاح تطبيق BIM في المملكة العربية السعودية. يتم اختيار ثلاث فئات رئيسية لفحصها بما في ذلك البنية التحتية والعملية وسياسات ولوائح البناء الحالية. سيتم تقسيم كل فئة إلى فئات فرعية وتقييمها بشكل فردي. ولهذا الغرض، تم تصميم استبيان وتوزيعه على 150 فرداً من المشاركين بشكل وثيق في سوق البناء في المملكة العربية السعودية.

كشفت النتيجة الأولية أن العديد من المشاركين اتفقوا على أن عدم وجود إجراء مكتوب هو السبب الرئيسي لعدم اعتماد BIM من قبل الكثيرين. وأظهرت الدراسة أيضًا أن أصحاب المصلحة لا يتبنون BIM لأنه يتطلب العديد من التغييرات ليعمل بشكل صحيح. يعد الافتقار إلى المعرفة والوعي سببًا آخر لعدم اعتماد BIM من قبل الكثيرين في هذا المجال. سيتم استخدام نتائج هذه الدراسة في دراسة مستقبلية للمساعدة في تطوير إطار BIM المخصص لصناعة البناء السعودية (Aljobaly، 2019).

تصدر المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون الخليجي في صناعة البناء والتشييد، حيث تبلغ حصتها 63% من المشاريع المستقبلية في المنطقة و1.4 تريليون دولار في مشاريع البناء والنقل. وكانت دراسات سابقة قد أظهرت أن 60% من مشاريع البناء متأخرة عن موعدها المحدد. أحد الأسباب وراء هذا التأخير هو الاختيار غير المناسب للمقاولين لمشاريع البناء؛ ولذلك، هناك حاجة إلى تطوير نموذج لتقييم أداء المقاولين لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية. يتضمن النموذج المقترح مؤشرات الأداء الرئيسية الرئيسية (KPIs) المستخدمة لقياس أداء المقاولين في مشاريع البناء. بعد ذلك، يتم إجراء استبيان مع متخصصي البناء للتوصية بمؤشرات الأداء الرئيسية المهمة التي يجب مراعاتها أثناء تطوير النموذج. يتم تطبيق تقنية اتخاذ القرار في عملية التسلسل الهرمي التحليلي لتقييم الأولويات النسبية بين مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة بناءً على إجماع الخبراء أو صانعي القرار. وأظهرت النتائج أن الفئة الزمنية هي الأكثر أهمية في اختيار المقاول الأفضل، مع التأكيد على أهمية إنجاز المشروع في الوقت المناسب (Alfalah G.، 2024).

من أجل التأكد من أن الهياكل تلتزم بالمعايير والقوانين اللازمة، من الضروري تقييم جودة تشييد المباني. وفقا لعدة أطر، يمكن تقييم جودة تشييد المبنى في عدد من الظروف المختلفة. من أجل توفير مشاريع البناء بجودة ممتازة وأسعار تنافسية، يلزم العمل الجاد. ولرفع مستوى تشييد المباني، تم إنشاء نموذج. الهدف من هذا المشروع هو تقديم نموذج لرفع جودة تشييد المباني (acud, 2024). استخدمت هذه الدراسة تقنية عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP)، والتي تتضمن تحديد نسب الاتساق، والمقارنات الزوجية، والتطبيع، ومصفوفة المقارنة. تم تحديد صعوبة تنفيذ الجودة لكل مهمة باستخدام تقنية AHP. وقد تم ضرب ذلك بعامل الجودة للحصول على مستوى الجودة النهائي. تم اختبار النموذج في ثلاث حالات مختلفة، وتم اكتشاف أن تطبيق الجودة يمثل تحديًا في جميع عمليات البناء. باستخدام تقنية تقييم الجودة، قامت هذه الدراسة بتقييم جودة تشييد المباني في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المقارنة الزوجية والتطبيع ومصفوفة المقارنة لحساب نسبة الاتساق. تم تحديد مستوى الجودة

النهائي عن طريق ضرب مستوى الصعوبة لكل نشاط، كما تم تحديده باستخدام نهج AHP، في عامل الجودة. وبالتالي ستكون هذه الدراسة مفيدة للمشاركين في البناء في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المهندسين المعماريين، والمهندسين، وخبراء الجودة، وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الأداة في عملية صنع القرار لتحسين جودة البناء (Alfalah، 2023).

ويبلغ نصيب الفرد من استخدام الطاقة في المملكة العربية السعودية ما يقرب من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. المساهم الرئيسي هو القطاع السكني الذي يستهلك ما يقرب من 50٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الوطني كل عام. تدعو الضغوط البيئية والاقتصادية إلى جانب برنامج إصلاح الرؤية السعودية 2030 إلى تحسين أنماط استهلاك الطاقة. بالنسبة لقطاع سكني مستدام، ينبغي اعتماد حلول موفرة للطاقة في عملية التصميم ويفضل أن تكون مبنية على محاكاة أداء البناء (BPS). تبحث هذه الدراسة في الوضع الحالي والآفاق المستقبلية لـ BPS في صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. تم إجراء دراسة استقصائية مع المتخصصين في صناعة البناء للتحقيق في الممارسات الحالية فيما يتعلق باستخدام BPS. تم تقدير وفورات الطاقة والبيئة التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق BPS من خلال نمذجة فيلا سكنية نموذجية كدراسة حالة. تشير النتائج إلى أن BPS لا يتم تطبيقه بشكل كافٍ في الوقت الحالي من قبل صناعة البناء وأن هناك عددًا من العوائق التي يجب معالجتها. تشير محاكاة دراسة الحالة إلى أن استهلاك الكهرباء للفيلا بناءً على عملية التصميم القائمة على BPS أقل بنسبة 51.3٪ من الفيلا السكنية النموذجية الحالية (Ahmed، 2019).

واجهت مشاريع البناء العامة في المملكة العربية السعودية مشكلات في الأداء على مدار الثلاثين عامًا الماضية. لقد كانت هناك العديد من الجهود البحثية والمنشورات التي تحدد المشكلة والأسباب المحتملة، ومع ذلك، كانت هناك جهود قليلة لتحديد كيفية التخفيف من المشكلة واختبار التحقق من صحة الحلول المقترحة. أظهر البحث في الأدبيات أن البحث الأكاديمي كان له تأثير ضئيل في مساعدة صناعة البناء والتشييد على تحسين أدائها. هدفت هذه الأطروحة إلى تقييم تأثير أبحاث إدارة البناء في صناعة البناء والتشييد السعودية (SCI)، والتحقيق في العوائق التي تعيق نشر تنفيذ نتائج البحوث في قطاع البناء والتشييد من أجل وضع خارطة طريق بحثية لسد الفجوة بين البحث الأكاديمي والممارسة، وذلك باستخدام خبرة المنظمات الأخرى التي لديها تجربة ناجحة في تطوير تأثير أبحاث إدارة البناء في صناعة البناء والتشييد. من أجل تحقيق هدف الدراسة، تم وضع خمسة أهداف رئيسية وهي: تقييم تأثير أبحاث إدارة البناء في

اصابات النخاع الشوكي، وتحديد العوائق التي تؤثر على تنفيذ بحوث إدارة التشييد في اصابات النخاع الشوكي، ووضع خارطة طريق بحثية لجسر الفجوة بين البحث والممارسة، والتحقق من صحة الحل المقترح، وخطة التنفيذ المقترحة ومراجعة نتيجة التنفيذ. تم إجراء بحث في الأدبيات، باستخدام 5 قواعد بيانات أكاديمية، لتحديد تأثير البحث والتطوير على اصابات النخاع الشوكي (Aldowaish, 2020). كما تم إنشاء استبيان لمسح الباحثين ومحترفي الصناعة. تظهر النتائج دليلاً على أن عملية البحث والتطوير الحالية في المملكة العربية السعودية لا تساعد معهد العلوم والتكنولوجيا على زيادة أدائها، وتحتاج إلى تحسين. توفر هذه الدراسة حلاً محتملاً وخطة عمل تعكس أحد أنجح برامج البحث والتطوير في صناعة البناء والتشييد في العالم [+1915 اختباراً، ستة بلدان مختلفة، 31 ولاية في الولايات المتحدة و98% من رضا العملاء]. الحل المقترح في هذه الأطروحة ينفرد بنقاط القوة والضعف في برامج البحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحوث في المملكة العربية السعودية. وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية (Alhammadi, 2017).

تشهد صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية تطورات وتوسعات هائلة بسبب التغيرات الأخيرة في سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة. يعد اختيار مقاولي البناء عنصراً أساسياً في نجاح المشاريع، إلا أن هناك نقصاً في القوى العاملة الماهرة ونقصاً في الخبرة فيما يتعلق بإدارة المشاريع الكبرى داخل المملكة العربية السعودية. وبالتالي، هناك حاجة إلى أدوات مناسبة لاختيار وتقييم وقياس ومراقبة أداء مقاولي البناء. تحلل هذه الورقة وتقيم بشكل نقدي التقنيات الحالية للاختيار المسبق للمقاولين وتحدد أنسب التقنيات والمعايير التي يمكن اعتمادها في المملكة العربية السعودية. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إجراء تحليل نقدي للأدبيات وإجراء مقابلات أولية مع الممارسين في المملكة العربية السعودية. تم استخدام نتائج هذا البحث الأولي لتحديد نطاق العمل الذي سيشكل لاحقاً أساساً لأبحاث الدكتوراه (Al-Otaibi, 2020).

شهدت صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية ابتكارات ملحوظة في الممارسات المستدامة في شكل نمذجة معلومات البناء (BIM). في السابق، تناولت بعض الدراسات فوائد وعوائق BIM أو الاستدامة. ومع ذلك، هناك قيود في هذه الدراسات من حيث معرفة فوائد وعوائق BIM في مشاريع البناء المستدامة، وخاصة في سياق المملكة العربية السعودية. ولذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة المحددات التي تؤثر على اعتماد BIM في صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. تم إجراء فحص شامل للأدبيات الموجودة من أجل تحديد العوامل المختلفة التي تساهم في

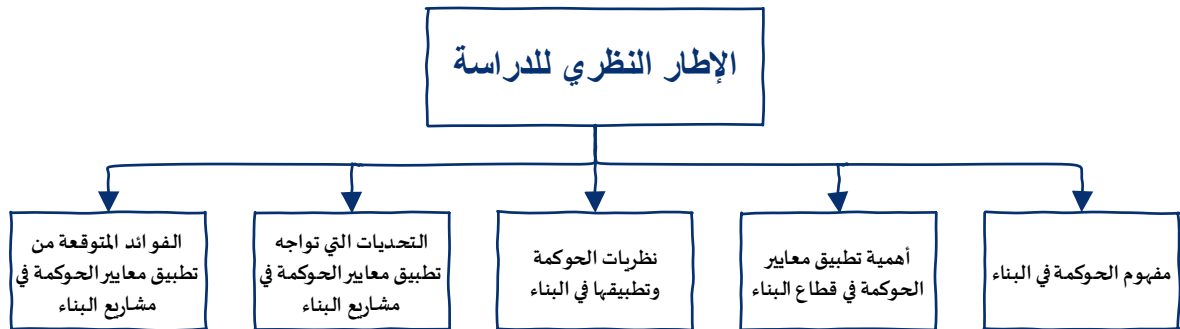
فوائد وحواجز BIM. استخدم البحث استبياناً لـ 152 متخصصاً في هندسة البناء من المملكة العربية السعودية. تؤكد نتائج الاستبيان على العوامل الرئيسية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ BIM المستدام. في البداية، تم تحديد أولويات العوائق والفوائد وفقاً لمؤشر الأهمية النسبية (RII). بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية لتحديد أهم خمسة عوائق تعتبر الأكثر أهمية. وأكد اختبار ألفا كرونباخ وجود مستوى ذو دلالة إحصائية من الاتساق في الاستجابات المقدمة من أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، أظهر اختبار ارتباط سبيرمان أنه لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية بين المجموعات في استجاباتهم. أشارت النتائج إلى أنه من بين عوامل الفائدة الـ 28، "تحسين كفاءة التصميم (RII = 0.788)"، و"تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة الموفرة للطاقة (RII = 0.786)"، و"تعزيز تصميم المباني الخضراء وتشبيدها وإدارتها". كانت الفوائد الثلاثة الأولى من تطبيق BIM في مشاريع البناء المستدامة. ومن ناحية أخرى، "الطلب المتكرر على زيادة الموارد، إلى جانب التكاليف المرتفعة (RII = 0.720)"، و"غياب طريقة محددة جيداً لتبادل بيانات الإدارة التشغيلية (RII = 0.713)"، و"نقص الموظفين المهرة (RII = 0.708)" كانت أهم خمسة عوائق أمام دمج BIMs في صناعة البناء المستدامة في المملكة العربية السعودية. يمكن أن توفر هذه الدراسة إرشادات قيمة لوضعي السياسات في البلدان النامية الذين يسعون إلى إكمال مشاريع البناء المستدامة بنجاح من خلال تشجيع العوامل التي تدفع تنفيذ BIM وتعزيز أداء المشروع من خلال الاستفادة من فوائد BIM (Alghuried, 2023).

يعتبر اختيار المقاولين لمشاريع البناء تحدياً معقداً. وتتطلب عملية الاختيار هذه تحقيق الجودة والكفاءة من خلال اختيار مقاول مؤهل يلبى متطلبات المشروع. ولذلك فإن النهج التقليدي الذي يعتمد على اختيار أقل العطاءات غير كافٍ لتلبية هذه الاحتياجات ولا يكشف بشكل شامل عن مزايا وعيوب الفرق المتنافسة. وبالتالي، يتساءل البحث عن كيفية تحسين وإدارة عملية اختيار المقاولين في مشاريع البناء. ويهدف البحث إلى تعزيز وتحسين حوكمة عمليات اختيار المقاولين من خلال اعتماد نهج يستفيد من برامج الكمبيوتر المتقدمة. ويتيح هذا النهج إجراء تحليل دقيق وشامل للمقترحات المقدمة لمساعدة الملاك في تقييم واختيار المقاولين، مع التركيز على الكشف عن مزايا وعيوب الفرق المتنافسة من خلال تطوير نموذج تقييم متكامل. ويتبع البحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي للربط بين عناصره ويتبع منهجاً تفصيلياً ودقيقاً من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة. وبعد ذلك، تم تطوير منهجية لإدارة عملية اختيار المقاولين بناءً على معايير محددة. وتشير النتائج إلى أن النهج الاستراتيجي المتبع في التحكم في اختيار المقاولين

يساهم بشكل كبير في تحسين فعالية وجودة هذه العملية في مشاريع البناء. يساهم النموذج في الكشف عن الجوانب غير الواضحة في مقترحات المقاولين ويؤدي إلى تحسين عمليات اختيار المقاولين، وبالتالي تحقيق الأهداف البحثية المحددة بشكل فعال ومستدام (Ismail، 2024).

الإطار النظري

تسعى الدراسة تحت عنوان تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية إلى استكشاف الأسس النظرية التي تدعم البحث في هذا المجال، والتي تشمل مفهوم الحوكمة في البناء، أهمية تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء، ونظريات الحوكمة وتطبيقها في البناء. سنستعرض كل من هذه المنطلقات النظرية بتفصيل شامل لتوضيح كيف تساهم في فهم وتحليل فعالية الحوكمة في مشاريع البناء.



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم الحوكمة في البناء:

الحوكمة في سياق البناء تشير إلى الإطار الذي يضمن الإدارة الفعالة والشفافية للمشاريع الإنشائية. تتضمن هذه المفاهيم الهياكل التنظيمية، والسياسات، والإجراءات التي توفر الإطار اللازم للتخطيط والتنفيذ والمراقبة وإدارة المخاطر في المشاريع (Musawir، 2020).

أهمية مفهوم الحوكمة في قطاع البناء:

تعد الحوكمة في قطاع البناء أمراً بالغ الأهمية نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مفهوم الحوكمة يشير إلى مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم وإدارة المشاريع بطرق

تضمن الكفاءة، الشفافية، والمساءلة. في سياق البناء، تتضح أهمية الحوكمة من خلال عدد من الجوانب الأساسية التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية والاستراتيجية لأي دولة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

➤ تعزيز الشفافية والمساءلة

تعتبر الشفافية والمساءلة من المبادئ الأساسية للحوكمة في أي قطاع، بما في ذلك البناء. من خلال تطبيق معايير الحوكمة، يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الحكومية، المقاولون، والمستشارون. هذا الوضوح يسهم في تقليل الفساد والاحتيال، حيث يتم توثيق جميع العمليات المالية والإدارية بطريقة تتيح للأطراف المختلفة مراقبة الأداء والتأكد من الامتثال للقوانين واللوائح. بالتالي، تُعتبر الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة بين المجتمع والمؤسسات المعنية، مما يسهم في بناء بيئة عمل أكثر نزاهة وعدلاً (Vian، 2020).

➤ تحسين كفاءة الإدارة والموارد

القطاع الإنشائي يتميز بتعقيده وحاجته إلى إدارة موارد متنوعة، مثل المواد البشرية والمالية والتقنية. من خلال تطبيق معايير الحوكمة، يمكن تحسين كفاءة إدارة هذه الموارد من خلال تنظيم العمليات وتحديد الأولويات بوضوح. على سبيل المثال، توفر الحوكمة إطاراً لتنظيم العقود والمناقصات، مما يضمن أن يتم اختيار المقاولين والموردين بناءً على معايير موضوعية وتنافسية. هذا التنظيم يؤدي إلى تحسين جودة العمل وتقليل التكاليف الزائدة والتأخيرات غير الضرورية، مما يعزز من فعالية المشاريع الإنشائية.

➤ ضمان الامتثال للمعايير والقوانين

الامتثال للمعايير والقوانين هو جزء أساسي من الحوكمة في قطاع البناء. في المملكة العربية السعودية، تضع الحكومة العديد من اللوائح والمعايير التي تهدف إلى ضمان سلامة وجودة المشاريع الإنشائية، مثل تلك المتعلقة بالسلامة المهنية، المعايير البيئية، والمعايير التقنية. الحوكمة تساعد في ضمان أن جميع المشاريع تتماشى مع هذه المعايير، مما يقلل من المخاطر المحتملة ويضمن أن المشاريع تلبى الاحتياجات والمعايير المطلوبة (Jamoussi، 2022).

➤ تعزيز الاستدامة والتنمية المستدامة

الاستدامة أصبحت موضوعاً حيوياً في القطاع الإنشائي، حيث تتزايد الحاجة إلى المشاريع التي تكون صديقة للبيئة وتدعم التنمية المستدامة. من خلال تطبيق معايير الحوكمة، يمكن التأكد من أن المشاريع تأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي. على سبيل المثال، الحوكمة تعزز من استخدام المواد المستدامة وتطبيق ممارسات البناء الأخضر، مما يقلل من الأثر البيئي للمشاريع. كما تساهم في ضمان أن المشاريع تلبى احتياجات المجتمع المحلي وتوفر فرص العمل وتعزز من التنمية الاقتصادية المحلية.

➤ تعزيز الابتكار والتطوير

الابتكار هو عنصر حاسم في تحسين أداء القطاع الإنشائي. من خلال الحوكمة، يمكن تشجيع الابتكار من خلال تبني تقنيات جديدة وتحسين العمليات. توفر الحوكمة إطاراً لتقييم وتحليل الابتكارات التقنية والإدارية، مما يساعد في تحسين الكفاءة والجودة. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل الابتكارات في مجال البناء استخدام تقنيات البناء الحديثة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد أو تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تخطيط وإدارة المشاريع (Kuklina، 2021).

تُظهر أهمية مفهوم الحوكمة في البناء بوضوح كيف أن تطبيق هذه المعايير يساهم في تحسين الأداء الشامل للقطاع، سواء من حيث الكفاءة، الشفافية، الامتثال، الاستدامة، أو الابتكار. في المملكة العربية السعودية، حيث يعد قطاع البناء جزءاً حيوياً من رؤية 2030 الطموحة، يُعتبر تطبيق معايير الحوكمة ضرورة استراتيجية لتحقيق الأهداف الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية.

التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء:

في المملكة العربية السعودية، يعتبر تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء عنصراً حيوياً لضمان جودة التنفيذ والشفافية والمساءلة. ومع ذلك، يواجه هذا التطبيق عدداً من التحديات التي يمكن أن تؤثر سلباً على فعالية ونجاح المشاريع. تتنوع هذه التحديات بين التنظيمية والثقافية والاقتصادية والتقنية، وكل منها يلعب دوراً في تحديد مدى نجاح تنفيذ معايير الحوكمة. في هذا السياق، سنستعرض بعض من أبرز التحديات التي تعترض طريق تطبيق هذه المعايير في قطاع البناء.

➤ التحديات التنظيمية والقانونية

يعد الإطار التنظيمي والقانوني حجر الزاوية في تطبيق معايير الحوكمة. في المملكة العربية السعودية، قد تواجه المشاريع تحديات متعلقة بتداخل القوانين واللوائح أو تعقيداتها. عدم وضوح القوانين أو وجود تفسيرات متعددة للمعايير يمكن أن يؤدي إلى تفاوت في تطبيق الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في القدرات التنظيمية لتنفيذ ومراقبة الامتثال، مما يجعل من الصعب ضمان اتباع جميع الأطراف للمعايير المحددة (Alhejaili، 2024).

➤ التحديات الثقافية والاجتماعية

تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً كبيراً في تطبيق معايير الحوكمة. في بعض الأحيان، قد تكون هناك مقاومة للتغيير من قبل الشركات والأفراد الذين يفضلون الطرق التقليدية على معايير الحوكمة الحديثة. قد تكون هذه المقاومة نتيجة لعدم الفهم الكامل لمزايا الحوكمة أو اعتقاد أن الامتثال للمعايير يعتبر عبئاً إضافياً. أيضاً، في المجتمعات التي تكون فيها العلاقات الشخصية والعائلية قوية، قد يكون هناك اعتماد زائد على هذه العلاقات في اتخاذ القرارات بدلاً من الاعتماد على المعايير المؤسسية الشفافة.

➤ التحديات الاقتصادية والمالية

التمويل هو أحد العوامل الحاسمة في نجاح مشاريع البناء. من التحديات الكبرى في تطبيق معايير الحوكمة هو التكلفة المرتبطة بها. تتطلب الحوكمة وجود نظم محاسبية وإدارية متقدمة، وتدريب الموظفين، واستخدام تقنيات جديدة، وكل ذلك يمكن أن يكون مكلفاً. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، قد تشكل هذه التكاليف عبئاً كبيراً يجعلها تتردد في تبني معايير الحوكمة بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية غير المستقرة أو التغيرات في أسعار المواد الخام إلى تعقيد تخطيط وتنفيذ المشاريع وفقاً للمعايير المطلوبة (Mukumba، 2022).

➤ التحديات التقنية

التكنولوجيا تلعب دوراً متزايد الأهمية في تحسين كفاءة وجودة مشاريع البناء. ومع ذلك، فإن اعتماد التكنولوجيا يتطلب استثماراً في الأدوات والبرمجيات المناسبة وتدريب العاملين على استخدامها. في بعض الحالات، قد تواجه الشركات تحديات في تبني التقنيات الجديدة نتيجة نقص الكوادر المؤهلة أو الموارد المالية. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه الشركات صعوبات في دمج الأنظمة التقنية المختلفة المستخدمة في مختلف جوانب المشروع، مما يمكن أن يؤثر على تدفق المعلومات والشفافية.

➤ التحديات المرتبطة بالحوكمة الداخلية

التحديات الداخلية تتعلق بقدرة الشركات على تنظيم نفسها وتطبيق معايير الحوكمة داخل هيكلها المؤسسي. قد يكون هناك نقص في الخبرات اللازمة لإدارة الحوكمة بشكل فعال، أو غياب لسياسات وإجراءات داخلية واضحة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك مقاومة من قبل الموظفين أو الإدارة العليا لتغيير السياسات والممارسات القديمة. تحتاج الشركات إلى تطوير ثقافة مؤسسية تقدر الشفافية والمساءلة وتشجع على الالتزام بالمعايير، وهو ما يتطلب جهداً وتخطيطاً طويل الأمد.

➤ التحديات البيئية والتنموية

في المملكة العربية السعودية، تعتبر التنمية المستدامة جزءاً مهماً من رؤية 2030. يتطلب هذا النهج أن تتوافق مشاريع البناء مع معايير بيئية صارمة، مما يشكل تحدياً إضافياً للشركات التي قد تحتاج إلى إعادة هيكلة عملياتها للامتثال لهذه المعايير. التحديات البيئية تشمل إدارة المخلفات، استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، والتعامل مع الانبعاثات الكربونية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المشاريع تحديات في التكيف مع التغيرات المناخية والتقلبات في الظروف الجوية، مما يؤثر على التخطيط والتنفيذ (Balabel، 2021).

تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية يتطلب التغلب على مجموعة معقدة من التحديات. تحتاج الجهات المعنية إلى تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد تتناول القضايا التنظيمية، الثقافية، الاقتصادية، التقنية، والبيئية. من خلال العمل على تحسين البنية التحتية القانونية، وتعزيز الوعي بفوائد الحوكمة، وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة، يمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات والحكومة العمل معاً لإنشاء بيئة داعمة تعزز من تطبيق معايير الحوكمة بشكل فعال ومستدام.

النظريات المتعلقة بتطبيق الحوكمة في البناء:

يمكن استخدام العديد من النظريات الحوكمية المعروفة لفهم التحديات وتطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء. من بين هذه النظريات، نجد نظرية وكالة الأعمال التي تسلط الضوء على العلاقات بين أصحاب المصلحة وتوزيع السلطة والمسؤولية داخل المشاريع.

2. أهمية تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء:

تُعد معايير الحوكمة أساسية لضمان استدامة الأعمال وتحقيق الأهداف المؤسسية بشكل فعال. من خلال تطبيق هذه المعايير، يتم تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل المخاطر المالية والقانونية، وبناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية بالمشروع.

تعريف الحوكمة في قطاع البناء:

الحوكمة في قطاع البناء تشير إلى الإطار الذي يضمن إدارة فعالة ومستدامة للمشاريع الإنشائية. تشمل هذه الحوكمة الهياكل التنظيمية، والسياسات، والإجراءات التي توفر الإطار اللازم للتخطيط الجيد، والتنفيذ الفعال، والمراقبة الدقيقة للمشاريع (Misnan، 2024).

أهمية تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء:

تعد الحوكمة من العناصر الحيوية لضمان جودة ونجاح المشاريع في قطاع البناء، حيث تسهم في تعزيز الشفافية، المساءلة، والكفاءة التشغيلية. في المملكة العربية السعودية، يعتبر تطبيق معايير الحوكمة جزءاً أساسياً من استراتيجية التنمية المستدامة والرؤية الاقتصادية للبلاد، لا سيما في ضوء رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تأتي أهمية الحوكمة في قطاع البناء من عدة جوانب تؤثر بشكل مباشر على جودة المشاريع وفعاليتها.

➤ تعزيز الشفافية والمساءلة

تعد الشفافية والمساءلة من الأسس المهمة التي تعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية في قطاع البناء، بما في ذلك العملاء، المقاولين، والمستثمرين. تطبيق معايير الحوكمة يساعد على تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، مما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالفساد وسوء الإدارة. من خلال تبني نظم محاسبية شفافة وإجراءات رقابية فعالة، يمكن الكشف عن أية مخالفات أو تجاوزات في وقت مبكر ومعالجتها بشكل مناسب. هذا بدوره يعزز الثقة في عمليات المشروع ويضمن أن الموارد تستخدم بكفاءة وفعالية.

➤ تحسين الكفاءة التشغيلية وإدارة الموارد

تتطلب مشاريع البناء الكبيرة تنظيم وإدارة موارد متنوعة مثل القوى العاملة، المواد، والتمويل. من خلال تطبيق معايير الحوكمة، يمكن تحسين الكفاءة التشغيلية لهذه المشاريع. تتضمن الحوكمة وضع سياسات وإجراءات معيارية لتخطيط وتنفيذ المشاريع، مما يتيح تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. على سبيل المثال، يمكن تقليل التكاليف الزائدة والتأخيرات غير المبررة من خلال تحسين عمليات المشتريات وتحديد الأولويات بشكل دقيق. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الحوكمة في تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحليل وتقييم السيناريوهات المحتملة والتخطيط لمواجهةها (Adhi, 2023).

➤ ضمان الامتثال للمعايير والقوانين

الامتثال للمعايير والقوانين هو عنصر أساسي لضمان الجودة والسلامة في قطاع البناء. في المملكة العربية السعودية، تتضمن هذه المعايير مجموعة من اللوائح المتعلقة بالسلامة المهنية، البيئية، والتقنية. تطبيق معايير الحوكمة يضمن أن جميع جوانب المشروع تتماشى مع هذه اللوائح، مما يقلل من احتمالية وقوع الحوادث والأخطاء. هذا الالتزام يعزز من سمعة الشركات العاملة في القطاع ويمكن أن يزيد من فرص الحصول على عقود جديدة ومشاريع مستقبلية.

➤ دعم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة أصبحت هدفاً رئيسياً في العديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك البناء. تطبيق معايير الحوكمة يساعد في تحقيق هذا الهدف من خلال تشجيع تبني ممارسات البناء المستدامة. تشمل هذه الممارسات استخدام مواد بناء صديقة للبيئة، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات بطرق تحافظ على البيئة. علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم الحوكمة في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال ضمان أن المشاريع تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي، مما يعزز من القبول الاجتماعي والاستدامة الاجتماعية.

➤ تعزيز الابتكار والتطوير التقني

في قطاع البناء، الابتكار والتطوير التقني يلعبان دوراً حاسماً في تحسين الجودة والكفاءة. معايير الحوكمة تشجع على تبني أحدث التقنيات والإجراءات المبتكرة. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين تخطيط وإدارة المشاريع، أو تطبيق تقنيات البناء الحديثة مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد. الحوكمة توفر إطاراً لتقييم وتبني هذه الابتكارات بشكل منظم ومنهجي، مما يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف.

➤ زيادة جاذبية الاستثمار

تعتبر الحوكمة الجيدة عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات، سواء من داخل المملكة أو من الخارج. الشركات والمستثمرون يبحثون دائماً عن بيئات عمل شفافة ومستقرة توفر إطاراً قانونياً وتنظيماً موثقاً. تطبيق معايير الحوكمة يعزز من سمعة المملكة كوجهة استثمارية آمنة ومستدامة، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز من نمو القطاع الخاص. هذا بدوره يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030، مثل تنويع الاقتصاد وزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (Singh، 2023).

أهمية تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء تتجلى في القدرة على تحسين الكفاءة، تعزيز الشفافية والمساءلة، ضمان الامتثال للمعايير، ودعم التنمية المستدامة. في المملكة العربية السعودية، يعتبر هذا التطبيق عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي، فإن تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق معايير الحوكمة يجب أن يكون من الأولويات الوطنية لضمان مستقبل مستدام ومزدهر لقطاع البناء في المملكة.

الفوائد المتوقعة من تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء:

- بفضل معايير الحوكمة، يتم تحسين كفاءة إدارة المشاريع والعمليات، مما يساهم في تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد وبتكاليف معقولة.
- يساعد تطبيق معايير الحوكمة في تقليل التكاليف الإضافية المتعلقة بالفساد والتأخيرات والمطالبات القانونية، مما يزيد من ربحية المشاريع.
- يساهم تطبيق معايير الحوكمة في بناء ثقة أكبر بين الجمهور، وهذا يؤدي إلى تعزيز السمعة المؤسسية لشركات البناء وزيادة قدرتها على جذب عملاء جدد والمحافظة على العملاء الحاليين.

تحديات تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء:

- قد تعيق التعقيدات الإدارية والبيروقراطية الجهود نحو تطبيق معايير الحوكمة، مما يتطلب إجراءات مبسطة ومرنة.

- قد تؤثر القيم والثقافات التنظيمية في قدرة الشركات على تطبيق معايير الحوكمة، حيث تلعب العقائد والتقاليد دورًا في تعزيز الالتزام والمسؤولية.

3. نظريات الحوكمة وتطبيقها في البناء:

تمثل نظريات الحوكمة إطارًا فكريًا يساعد على فهم وتوجيه ممارسات الإدارة والرقابة في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع البناء. في المملكة العربية السعودية، يُعتبر تطبيق هذه النظريات جزءًا أساسيًا من الجهود المبذولة لتحسين الأداء والكفاءة في المشاريع التنموية، وذلك تماشيًا مع أهداف رؤية 2030. يبرز أهمية النظريات التالية: نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصالح، ونظرية الشفافية، في توفير توجهات محددة لتحسين الحوكمة في قطاع البناء.

➤ نظرية الوكالة (Agency Theory)

تتمحور نظرية الوكالة حول العلاقة بين "الوكيل" و"الأصيل". في سياق قطاع البناء، يمكن أن يكون الأصيل هو المالك أو المستثمر، بينما الوكيل قد يكون المقاول أو الشركة الإنشائية. تتناول هذه النظرية التحديات المرتبطة بالتباينات بين مصالح الأصيل والوكيل، مثل تضارب المصالح وسوء الإدارة. تطبيق نظرية الوكالة في البناء يركز على وضع آليات لضمان أن يقوم الوكلاء بتنفيذ مهامهم بطريقة تتماشى مع مصالح الأصيلين. من بين هذه الآليات عقود الحوافز، الرقابة الإدارية، وتقييم الأداء. في المملكة العربية السعودية، تُستخدم هذه الآليات لضمان تنفيذ المشاريع بجودة عالية وبتكلفة معقولة، بالإضافة إلى تقليل الفساد وضمان الشفافية (Ahola, 2021).

➤ نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

تؤكد نظرية أصحاب المصالح على أهمية تلبية احتياجات وتوقعات جميع الأطراف المعنية في المشروع، وليس فقط المساهمين الرئيسيين. في قطاع البناء، يشمل أصحاب المصالح الحكومة، المجتمع المحلي، العمال، والمستثمرين. تطبيق هذه النظرية يتطلب تقييم تأثير المشروع على كل من هذه الأطراف والعمل على تحقيق توازن بينهم. على سبيل المثال، في المشاريع الإنشائية الكبيرة في المملكة العربية السعودية، يتم التركيز على قضايا السلامة والصحة المهنية للعمال، كما يتم مراعاة التأثيرات البيئية والاجتماعية على المجتمعات المحلية. هذا النهج يساهم في تعزيز القبول الاجتماعي للمشاريع وضمان استدامتها.

➤ نظرية الشفافية (Transparency Theory)

تعتبر الشفافية عنصراً أساسياً في ممارسات الحوكمة الجيدة. تتناول نظرية الشفافية ضرورة توفير معلومات دقيقة وموثوقة لجميع الأطراف المعنية، مما يعزز من الثقة والمساءلة. في قطاع البناء، يمكن تطبيق هذه النظرية من خلال نشر تقارير دورية حول تقدم المشروع، والتكاليف، والجودة. كما تتضمن الشفافية إجراء عمليات مفتوحة وشفافة للمناقصات والتعاقدات، مما يقلل من مخاطر الفساد والمحسوبية. في المملكة العربية السعودية، تعتبر الشفافية عنصراً حيوياً في تحقيق أهداف الحوكمة الجيدة في قطاع البناء، حيث تُعد هذه الممارسات ضرورية لجذب الاستثمارات وضمان التنفيذ الناجح للمشاريع (Janning، 2020).

➤ نظرية الرقابة الداخلية (Internal Control Theory)

تعد نظرية الرقابة الداخلية جزءاً أساسياً من الحوكمة، حيث تركز على وضع نظم وإجراءات داخلية تضمن الالتزام بالقوانين والسياسات وتحقيق الكفاءة التشغيلية. في قطاع البناء، تتضمن هذه الرقابة مراجعة العمليات المالية، التقييم الدوري للأداء، وضمان الامتثال للمعايير البيئية والصحية. تطبيق هذه النظرية يساعد على تقليل الفاقد والهدر وتحسين جودة التنفيذ. في المملكة العربية السعودية، يتم تعزيز نظم الرقابة الداخلية كجزء من الجهود الرامية لتحسين الكفاءة والإنتاجية في المشاريع الإنشائية.

➤ نظرية المسؤولية الاجتماعية (Corporate Social Responsibility Theory)

تتعلق هذه النظرية بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع والبيئة. في قطاع البناء، تُطبق هذه النظرية من خلال تبني ممارسات بناء مستدامة، توفير بيئة عمل آمنة وصحية، والمساهمة في التنمية المجتمعية. في المملكة العربية السعودية، يتم تشجيع الشركات على الالتزام بمعايير البناء الأخضر والاستدامة البيئية كجزء من رؤيتها لتحسين جودة الحياة وضمان تنمية مستدامة.

تمثل نظريات الحوكمة إطاراً مهماً لتحسين الأداء والشفافية في قطاع البناء. من خلال تطبيق هذه النظريات، يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف بما في ذلك تقليل الفساد، تعزيز الكفاءة، وضمان التزام المشاريع بالمعايير البيئية والاجتماعية. في المملكة العربية السعودية، يُعتبر تطبيق هذه النظريات جزءاً من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف رؤية 2030، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستدامة (Badour، 2024).

4. التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء:

تعد معايير الحوكمة في قطاع البناء ضرورية لتحقيق الشفافية والكفاءة وضمان تنفيذ المشاريع وفق أعلى معايير الجودة. ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه المعايير مجموعة من التحديات التي يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف المرجوة. في المملكة العربية السعودية، تتزايد أهمية هذه التحديات مع السعي لتحقيق رؤية 2030 وتحفيز الاستثمار والتنمية المستدامة. يمكن تقسيم هذه التحديات إلى جوانب متعددة، تشمل العوامل التنظيمية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية.

➤ التحديات التنظيمية والإدارية

يعد التنظيم والإدارة من أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء. يتطلب تطبيق الحوكمة وجود أطر قانونية وتنظيمية واضحة وفعالة، وهو ما قد يكون غائباً أو غير مطور بشكل كافٍ في بعض الأحيان. في المملكة العربية السعودية، يمكن أن يتسبب التعقيد البيروقراطي وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة في تأخير تنفيذ المشاريع وإضعاف الرقابة الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه المشاريع مشاكل في الامتثال للمعايير الدولية بسبب عدم وجود لوائح واضحة أو تضارب في القوانين القائمة، مما يعيق تحقيق الحوكمة الشاملة (Abdulaziz، 2023).

➤ التحديات الاقتصادية والمالية

تواجه تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء تحديات اقتصادية ومالية متعددة، منها تقلبات السوق وعدم استقرار الاقتصاد العالمي. في بعض الأحيان، قد تؤدي هذه التقلبات إلى تقليص الميزانيات المخصصة للمشاريع أو إعادة تخصيصها، مما قد يؤثر على تنفيذ السياسات والممارسات الحوكمية. علاوة على ذلك، قد يتردد المستثمرون في الاستثمار في مشاريع البناء التي تتطلب تطبيق معايير حوكمة صارمة، نظراً لتكاليف الالتزام والإجراءات الإضافية التي قد تتطلبها هذه المعايير. كما أن عدم توفر التمويل الكافي قد يؤدي إلى تقليل التركيز على جوانب الحوكمة لصالح الجوانب التنفيذية البحتة.

➤ التحديات الثقافية والاجتماعية

تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً مهماً في تطبيق معايير الحوكمة، حيث قد تختلف تصورات الحوكمة وأهميتها بين مختلف الثقافات والمجتمعات. في المملكة العربية السعودية، قد تكون هناك مقاومة لتطبيق معايير الحوكمة بسبب العادات والتقاليد التي قد تؤثر على الطريقة التي تُدار بها المشاريع. قد يكون هناك أيضاً نقص في الوعي حول

أهمية الحوكمة وأثرها الإيجابي على المشاريع والتنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تقليل الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. التحديات الاجتماعية تشمل أيضاً قضايا مثل التفاوت في فرص العمل والتمييز، والتي قد تؤثر على تطبيق معايير الحوكمة بطرق مختلفة.

➤ التحديات التكنولوجية

مع التقدم التكنولوجي السريع، تواجه مشاريع البناء تحديات في مواكبة التطورات الجديدة وتطبيق التقنيات الحديثة. بينما يمكن للتكنولوجيا أن تكون أداة قوية لتعزيز الحوكمة من خلال تحسين الشفافية والكفاءة، فإن الفجوة التكنولوجية ونقص المهارات في هذا المجال يمكن أن تشكل عقبة كبيرة. في المملكة العربية السعودية، قد تواجه الشركات تحديات في تبني تقنيات البناء الرقمي أو النظم الذكية لإدارة المشاريع بسبب نقص الخبرة أو الاستثمارات اللازمة. كما أن الأمن السيبراني يصبح أكثر أهمية مع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، مما يتطلب تطبيق إجراءات صارمة لحماية البيانات والمعلومات الحساسة.

➤ التحديات القانونية والرقابية

يعد النظام القانوني والرقابي من العناصر الحيوية لتطبيق معايير الحوكمة، حيث يتطلب ذلك وجود إطار قانوني قوي ورقابة فعالة لضمان الالتزام بالمعايير. في المملكة العربية السعودية، قد تواجه مشاريع البناء تحديات مرتبطة بتطبيق القوانين واللوائح الجديدة، أو تفسيرها بشكل صحيح. قد يؤدي ذلك إلى عدم وضوح في المساءلة القانونية والالتزامات، مما يزيد من مخاطر عدم الامتثال والفساد. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك تحديات في تنفيذ العقوبات أو التدابير الرقابية ضد المخالفات، مما يقلل من فعالية الحوكمة.

➤ التحديات البيئية

تشكل القضايا البيئية تحدياً كبيراً في قطاع البناء، خاصةً في ظل التوجهات نحو التنمية المستدامة. تطبيق معايير الحوكمة يتطلب مراعاة الجوانب البيئية، مثل تقليل انبعاثات الكربون واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مسؤول. في المملكة العربية السعودية، التي تواجه تحديات بيئية مثل ندرة المياه والتغير المناخي، يصبح تطبيق المعايير البيئية جزءاً أساسياً من الحوكمة. مع ذلك، قد تواجه المشاريع تحديات في تلبية هذه المعايير بسبب التكاليف العالية أو نقص الوعي البيئي (Saradara، 2023).

يمثل تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء تحديًا متعدد الأوجه في المملكة العربية السعودية. تتراوح هذه التحديات بين التنظيمية، الاقتصادية، الثقافية، التكنولوجية، القانونية، والبيئية. يتطلب التغلب على هذه التحديات جهوداً متكاملة من الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان تحقيق الحوكمة الشاملة والتنمية المستدامة في قطاع البناء. من خلال تبني استراتيجيات متكاملة لمعالجة هذه التحديات، يمكن تعزيز فعالية تطبيق معايير الحوكمة وتحقيق أهداف رؤية 2030.

5. الفوائد المتوقعة من تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء:

تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء يُعدّ جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة والكفاءة العالية في هذا القطاع. في المملكة العربية السعودية، يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ضوء رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية. تتعدد الفوائد المتوقعة من تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء، ويمكن تلخيصها في الجوانب التالية: تحسين الشفافية والمساءلة، تعزيز الكفاءة والإنتاجية، تقليل الفساد والمخاطر، تعزيز الثقة وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة.

➤ تحسين الشفافية والمساءلة

تُعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لأي نظام حوكمة فعال. من خلال تطبيق معايير الحوكمة، يتم تعزيز الشفافية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع، بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ والمتابعة. يُتوقع أن يساهم ذلك في تقديم تقارير واضحة ودقيقة عن التكاليف والجداول الزمنية والجودة، مما يقلل من الغموض ويزيد من الثقة بين جميع الأطراف المعنية. في السياق السعودي، يمكن أن تساهم هذه الشفافية في تحسين العلاقة بين الجهات الحكومية والمستثمرين والجمهور، مما يعزز من مصداقية المشاريع ويزيد من قبولها العام.

➤ تعزيز الكفاءة والإنتاجية

من الفوائد الرئيسية لتطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء تعزيز الكفاءة والإنتاجية. تساهم هذه المعايير في وضع نظم وإجراءات واضحة لإدارة الموارد البشرية والمادية، مما يقلل من الهدر والفاقد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتطبيق الحوكمة أن يحسن من عملية اتخاذ القرارات من خلال تقديم بيانات وتحليلات دقيقة، مما يساعد في تحقيق أهداف

المشروع بكفاءة أعلى. في المملكة العربية السعودية، حيث يُعد تحسين الكفاءة والإنتاجية جزءًا من استراتيجيات التنمية الوطنية، يمكن أن يسهم تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق تقدم كبير في هذا المجال.

➤ تقليل الفساد والمخاطر

➤ تعزيز الثقة وجذب الاستثمارات

تُعتبر الثقة عاملاً حاسماً لجذب الاستثمارات في أي قطاع اقتصادي. من خلال تطبيق معايير الحوكمة، يتم تحسين الشفافية والمساءلة، مما يعزز من ثقة المستثمرين والممولين في المشاريع. هذه الثقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في قطاع البناء، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الدوليين. في المملكة العربية السعودية، حيث يُعتبر جذب الاستثمارات جزءاً أساسياً من رؤية 2030، يمكن أن يسهم تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق بيئة أعمال أكثر جذباً وتحفيزاً للاستثمارات.

➤ تحقيق التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة هدفاً رئيسياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. من خلال تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء، يمكن تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يساهم ذلك في تبني ممارسات بناء مستدامة، مثل تقليل استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم تطبيق الحوكمة في تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأمان والسلامة في مواقع البناء. في المملكة العربية السعودية، تتماشى هذه الفوائد مع الجهود المبذولة لتحقيق رؤية 2030، التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

➤ تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي

من خلال وضع معايير واضحة ومحددة، يمكن أن يسهم تطبيق الحوكمة في تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي في قطاع البناء. يُشجع ذلك على تبني تقنيات جديدة وفعالة، مثل البناء الرقمي واستخدام البيانات الكبيرة، التي يمكن أن تحسن من كفاءة العمليات وتقلل من التكاليف. في المملكة العربية السعودية، حيث يُعتبر الابتكار جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية، يمكن أن يسهم تطبيق معايير الحوكمة في تحقيق تقدم كبير في هذا المجال، مما يعزز من تنافسية القطاع على المستوى الدولي (Hwang, 2022).

تمثل الفوائد المتوقعة من تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية جزءًا من الجهود الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة والتحسين المستمر في هذا القطاع الحيوي. من خلال تعزيز الشفافية، الكفاءة، ومكافحة الفساد، يمكن أن يساهم تطبيق الحوكمة في تحقيق بيئة أعمال أكثر استقرارًا وجذبًا للاستثمارات، مما يدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية 2030. كما أن التزام الشركات بمعايير الحوكمة يعكس رغبتها في المساهمة في التنمية الوطنية، مما يعزز من مكانتها وسمعتها في السوق.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يعتبر الفصل الثالث من البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تحدد كيفية تنفيذ الدراسة وتقديم نتائجها بدقة وموضوعية. في دراسة "تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية"، هذا الفصل يتناول بالتفصيل المنهجية وطرق البحث المتبعة، وكذلك مجتمع البحث وحدود الدراسة. إن شرح هذه العناصر يعد أمراً حيوياً لفهم كيفية جمع وتحليل البيانات بطريقة منهجية، مما يساهم في تحقيق أهداف البحث وتقديم نتائج موثوقة وقابلة للتعميم.

في البداية، يركز الفصل الثالث على توضيح المنهجية وطرق البحث التي ستُعمد في الدراسة. المنهجية تحدد الأسس العملية التي سيتبعها الباحث لتنفيذ البحث، بدءاً من تصميم الدراسة وجمع البيانات، وصولاً إلى تحليلها وتفسيرها. إن شرح هذه المنهجية يعكس كيف ستُستخدم الأساليب العلمية لإجراء البحث، مما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها. تفصيل طرق البحث يشمل تحديد الأدوات والتقنيات المستخدمة لجمع البيانات، مثل الاستبيانات والمقابلات، وبين كيف سيتم معالجة وتحليل المعلومات المجمعة. هذا الشرح لا يقتصر فقط على توضيح الإجراءات، بل يعزز أيضاً من الشفافية والموثوقية في البحث، مما يمكن القارئ من فهم كيف توصل الباحث إلى استنتاجاته وتوصياته.

بعد ذلك، يتناول الفصل الثالث شرحاً لمجتمع البحث، الذي يشمل الفئات المستهدفة التي سيتم جمع البيانات منها. تحديد مجتمع البحث بدقة يعد أمراً حاسماً لضمان أن تكون النتائج ذات دقة وملاءمة. في سياق دراسة فعالية تطبيق معايير الحوكمة، يمكن أن يشمل مجتمع البحث مديري المشاريع، والمستشارين، والمقاولين في قطاع البناء. توضيح هذا المجتمع يساعد في تحديد مدى تمثيل العينة وما إذا كانت النتائج قابلة للتعميم على باقي القطاع. فكلما كان تحديد المجتمع أكثر دقة، كانت النتائج أكثر موثوقية وقيمة.

يعالج الفصل الثالث حدود البحث من النواحي البشرية والزمانية والمكانية. هذه الحدود توضح نطاق الدراسة وتحدد مدى صلاحية النتائج وتفسيرها. الحدود البشرية تشير إلى الأشخاص أو الفئات المستهدفة التي تشملها الدراسة، مما يساهم في تحديد مدى التمثيل الصحيح لمجتمع البحث. الحدود الزمانية تحدد فترة جمع وتحليل البيانات، مما يؤثر على ملاءمة النتائج للسياق الزمني الحالي. أما الحدود المكانية فتشير إلى المواقع الجغرافية التي ستتم فيها الدراسة، مثل المشاريع أو المناطق المحددة في المملكة العربية السعودية. توضيح هذه الحدود يساهم في تحديد نطاق البحث بشكل دقيق، ويعزز من فهم القارئ لمدى صلاحية النتائج للتطبيق في سياقات مختلفة.

يعتبر الفصل الثالث من البحث عنصراً أساسياً

في تقديم الدراسة بشكل منظم ومدرّس. من خلال تقديم تفاصيل دقيقة عن المنهجية وطرق البحث، ومجتمع البحث، وحدود الدراسة، يتيح هذا الفصل للباحث وضع إطار واضح ومحدد لتنفيذ البحث وتحليل البيانات. يعزز هذا الشرح من مصداقية البحث ويزيد من قيمة نتائجه، مما يساهم في تقديم إسهامات علمية وعملية قيمة في مجال دراسة الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

المنهجية في البحث الكمي:

- تعريف المنهجية الكمية:

المنهجية الكمية تركز على استخدام الأساليب والأدوات التي تقيس الظواهر بشكل كمي، وتحلل البيانات الكمية لفهم العلاقات والتأثيرات. تعتمد هذه المنهجية على تصميم دراسات موضوعية تعتمد على المعلومات الكمية المجمعة من عينة ممثلة.

- خطوات المنهجية الكمية:

- ✓ يتم تحديد المتغيرات المراد دراستها في سياق تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة، مثل مستوى الشفافية، ومستوى المساءلة، ومستوى الإدارة الفعالة.
- ✓ يتم تطوير أدوات البحث الكمية مثل استبيانات موجهة، أو مقابلات هيكلية، أو تحليل الوثائق، لجمع البيانات الضرورية التي تدعم عملية التقييم.
- ✓ يتم جمع البيانات من العينة المختارة، والتي تعكس تنوع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ تتضمن هذه الخطوة استخدام أساليب الإحصاء والتحليل الكمي لتفسير البيانات المجمعة، مثل التحليل الاستقرائي وتحليل الانحدار وتحليل الارتباطات.
- ✓ يتم تفسير النتائج واستنتاج القضايا الرئيسية التي تختص بفعالية تطبيق معايير الحوكمة في قطاع البناء، مع التركيز على الدلالات النظرية والعملية للنتائج.

طرق البحث في تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة:

أ. الاستبيانات:

تستخدم لقياس آراء مختلف الفاعلين في مشاريع البناء، مثل الملاك، والمقاولين، والمراقبين الخارجيين، بشأن مستوى التزامهم بمعايير الحوكمة ومدى رضاهم عنها.

ب. المقابلات:

تسمح بفهم أعمق للتحديات والفرص المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة، وتوفر منصة للمشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

ت. تحليل الوثائق:

يتضمن دراسة المستندات المتعلقة بسياسات الحوكمة والتقارير المالية والإدارية، لتقييم التزام الشركات بالمعايير المحددة وكفاءة تنفيذها.

باستخدام المنهجية الكمية في تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، يمكن للباحثين أن يحللوا ويفهموا بشكل أفضل كيفية تحسين الأداء والمساءلة داخل هذا القطاع الحيوي. هذا النهج يساهم في تعزيز الشفافية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية، مما يساهم في تحقيق النمو المستدام والتنمية في الاقتصاد الوطني.

مجتمع البحث

في إطار دراسة تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، يعتبر تعريف "مجتمع البحث" أمراً أساسياً لفهم نطاق الدراسة وتحديد عينة البحث وتوجيه استراتيجيات التحليل. مجتمع البحث في هذه الدراسة يتألف من مجموعة واسعة من الجهات والأفراد الذين يتدخلون مع عمليات البناء، والتخطيط، والتنفيذ، والإشراف في المملكة.

أولاً: الجهات الحكومية ذات الصلة

تتضمن الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية التي تشارك في تنظيم وتوجيه قطاع البناء مجموعة من الهيئات الهامة مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وهي مسؤولة عن تطوير السياسات والمعايير التي تحكم عمليات البناء. وزارة المالية أيضاً تلعب دوراً أساسياً في تخصيص الميزانيات والإشراف على الإنفاق في المشاريع الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك هيئات تنظيمية أخرى مثل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، التي تساهم في وضع معايير الجودة والسلامة التي يجب الالتزام بها في جميع مشاريع البناء.

ثانياً: شركات المقاولات

تشكل شركات المقاولات جزءاً كبيراً من مجتمع البحث، حيث أنها تقوم بتنفيذ المشاريع وتنفيذ الأعمال الإنشائية وفقاً للمعايير والمواصفات المحددة. تندرج تحت هذا التصنيف الشركات الكبرى مثل مجموعة بن لادن، وشركة العثيم، وشركة سعودي أوجيه، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل مع مشاريع مختلفة. هذه الشركات تعتبر العنصر الرئيسي في تطبيق معايير الحوكمة، حيث يجب عليها الالتزام بالمعايير القانونية والإدارية لضمان جودة وكفاءة تنفيذ المشاريع.

ثالثاً: الاستشاريون والمصممون

الاستشاريون والمصممون هم جزء آخر مهم في مجتمع البحث. هؤلاء المهنيون يلعبون دوراً حاسماً في تقديم المشورة الفنية والتصميمية، ويعملون على ضمان أن المشاريع تتماشى مع متطلبات الحوكمة والمواصفات المحددة. تشمل هذه المجموعة المهندسين المعماريين والمهندسين المدنيين والمستشارين الفنيين الذين يعملون في مختلف مراحل المشروع من التخطيط إلى التنفيذ.

رابعاً: شركات التأمين والممولون

تلعب شركات التأمين والممولون دوراً أساسياً في تقييم المخاطر وتوفير التمويل اللازم لمشاريع البناء. هؤلاء الجهات مسؤولة عن ضمان التغطية المالية للمشاريع وتقديم الدعم المالي المطلوب لتنفيذها وفقاً للمعايير المحددة. في هذا السياق، يجب على شركات التأمين والممولين متابعة تطبيق معايير الحوكمة لضمان استقرار المشروعات وتقليل المخاطر المحتملة.

خامساً: المجتمع المحلي والمستفيدون

يشمل مجتمع البحث أيضاً المجتمع المحلي والمستفيدين النهائيين من مشاريع البناء. هذا يشمل الأفراد الذين يسكنون في المناطق التي تشهد مشاريع بناء، وكذلك الشركات والمشاريع التي قد تتأثر بها. يعتبر فهم احتياجات وتوقعات المجتمع المحلي جزءاً أساسياً من تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة، حيث أن نجاح المشاريع يعتمد بشكل كبير على مدى توافقها مع احتياجات المجتمع وضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحديد مجتمع البحث بدقة هو عنصر حاسم في نجاح الدراسة، حيث يوفر الأساس لفهم كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة على مختلف الجهات المعنية في قطاع البناء. كل مجموعة في هذا المجتمع تلعب دوراً أساسياً في ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبناء بطريقة تتماشى مع معايير الجودة والشفافية والمساءلة.

حدود البحث

✓ الحدود البشرية:

المشاركون في الدراسة:

- الملاك والمستثمرون؛ يشمل هذا الفئة المالكين للمشاريع والمستثمرين الذين يؤثرون على عمليات صناعة البناء وتطوير المشاريع.
- المقاولون والموردين؛ هم الذين ينفذون ويوفرون المواد والخدمات اللازمة للمشاريع، ولهم دور كبير في تأثير نوعية التنفيذ والامتثال لمعايير الحوكمة.
- المراقبون الخارجيون؛ يُعتبرون جهات خارجية تقيم الأداء وتنفذ الرقابة على تطبيق معايير الحوكمة، مثل شركات التدقيق والمراجعة.

✓ الحدود الزمانية:

تشمل الدراسة تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة على مدى الزمن، منذ بداية التخطيط وحتى تسليم المشروع وما بعده. تتناول الدراسة التأثيرات الزمنية لتطبيق هذه المعايير على جودة التنفيذ والتسليم في الوقت المحدد، بالإضافة إلى استمرارية المراقبة والتقييم بعد الانتهاء من المشروع، وذلك خلال عام 2024.

✓ الحدود المكانية:

موقع الدراسة:

تتمحور الدراسة حول المملكة العربية السعودية كبيئة بحثية، حيث يتم تحليل تأثير تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في مختلف المناطق الجغرافية والظروف البيئية والاقتصادية المحلية. يهدف البحث إلى فهم الاختلافات والتحديات التي قد تواجه تطبيق هذه المعايير في مناطق متنوعة داخل المملكة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يعتبر الفصل الرابع من البحث العلمي مرحلة حاسمة، حيث يمثل المرحلة التي يتم فيها تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معرفة قابلة للتطبيق. في دراسة "تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية"، هذا الفصل يلعب دوراً أساسياً في تقديم نتائج البحث وتفسيرها بشكل منهجي. يتناول الفصل بشكل تفصيلي عملية تحليل البيانات التي تم جمعها، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المستندة إلى هذه النتائج. إن فهم كيفية تناول هذه العناصر يعزز من قيمة البحث ويوفر إطاراً واضحاً لتطبيق النتائج في الواقع العملي.

في هذا الفصل، يُركز بشكل رئيسي على كيفية تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات، المقابلات، أو أي أدوات بحثية أخرى تم استخدامها. عملية التحليل تعتبر قلب الدراسة، حيث يتم من خلالها فحص المعلومات بعمق لتحديد الأنماط والاتجاهات التي تكشف عن مدى فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء. إن تقديم شرح شامل حول كيفية إجراء التحليل يساعد في فهم كيفية استخراج المعلومات الهامة من البيانات الكبيرة والمعقدة. كما يعزز هذا التحليل من مصداقية البحث من خلال تقديم رؤى دقيقة حول كيفية تأثير معايير الحوكمة على المشاريع.

بعد التحليل، يأتي عرض النتائج كخطوة مهمة في الفصل الرابع. هذا الجزء يقدم ملخصاً واضحاً لما تم التوصل إليه من نتائج البحث. يتضمن عرض النتائج تفسيراً مفصلاً للبيانات المستخلصة، ويعرض كيف تتماشى هذه النتائج مع الأهداف البحثية. توضيح النتائج يعزز من فهم القارئ لمدى تأثير معايير الحوكمة على مشاريع البناء وكيفية قياس هذا التأثير. تقديم النتائج بشكل منهجي ومدعوم بالبيانات يساهم في بناء قاعدة قوية لتقديم التوصيات.

بناءً على التحليل والنتائج، يقدم الفصل الرابع أيضاً التوصيات التي تم استنباطها من الدراسة. التوصيات توفر إرشادات عملية وموجهة لتحسين تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء. إن تقديم توصيات مستندة إلى نتائج البحث يعزز من قيمة الدراسة من خلال تقديم حلول واقعية ومبنية على الأدلة. التوصيات يمكن أن تشمل تحسينات في السياسات، أو تعديلات في الإجراءات، أو استراتيجيات جديدة يمكن تبنيها لتحقيق فعالية أكبر في تطبيق معايير الحوكمة.

يتمثل أهمية الفصل الرابع في قدرته على ربط بين البيانات التي تم جمعها والنتائج التي تم التوصل إليها، ومن ثم تقديم توصيات عملية تستند إلى هذه النتائج. الفصل يوفر منصة لتوضيح كيف تؤثر المعايير الحالية على مشاريع البناء، وكيف يمكن تحسين هذه المعايير لتحقيق نتائج أفضل. من خلال شرح شامل لكل من التحليل والنتائج والتوصيات،

يساهم هذا الفصل في تقديم دراسة متكاملة تؤدي إلى تعزيز فهم فعالية تطبيق معايير الحوكمة وتقديم خطوات ملموسة لتحسين الأداء في المستقبل.

يعتبر الفصل الرابع من الدراسة عنصراً أساسياً في تحويل المعلومات إلى معرفة قابلة للتطبيق. من خلال تقديم تحليل شامل للبيانات، وعرض النتائج بوضوح، وتقديم توصيات مبنية على الأدلة، يعزز هذا الفصل من قيمة البحث ويسهم في تقديم إسهامات ملموسة لتحسين تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

تحليل البيانات

• جمع وحصر البيانات

لقد تم انشاء الاستبيان بناء على بعض الدراسات السابقة وبعض جهات النظر لأصحاب المصالح. لقد تم الاعتماد على جوجل فورم من اجل انشاء الاستبيان وتوزيعه على أصحاب المصالح والأشخاص المعنيين. لقد تم الحصول على 153 ردا من المستجيبين في التجربة من خلال طرح الاستبيان بين الأشخاص لمدة 20 يوما.

• أهمية الوصف الإحصائي للبيانات

الإحصاء هو أحد فروع الرياضيات التطبيقية التي تقوم بجمع البيانات الكمية ووصفها وتحليلها واستخلاصها. تعتمد النظريات الرياضية للإحصاء بقوة على حساب التفاضل والتكامل والجبر الخطي ونظرية الاحتمالات. الإحصائيون هم أولئك الذين يقومون بالتحليلات الإحصائية. إنهم مهتمون بشكل خاص بتعلم كيفية عمل تنبؤات جديرة بالثقة حول المجموعات الكبيرة والأحداث اليومية بناءً على سلوك العينات الصغيرة والميزات الأخرى التي يمكن ملاحظتها. تعكس هذه العينات الصغيرة مجموعة فرعية من المجموعة الأوسع أو عددًا صغيرًا من حالات الظاهرة العامة (CHAPPELOW, 2024).

Statistics						
	N	Std. Deviation	Skewness	Std. Error of Skewness	Kurtosis	Std. Error of Kurtosis
	Valid					
نوع الجنس	153	0.494	-0.362	0.196	-1.894	0.390
ما هو عمرك	153	1.295	0.043	0.196	-1.080	0.390
الدرجة العلمية	153	1.538	0.557	0.196	-1.375	0.390
هل تعتقد أن هناك توافق كاف على المعايير الحكومية في مشاريع البناء؟	153	1.399	1.527	0.196	0.767	0.390
هل يتم تنفيذ معايير الحكومة بشكل صحيح في مشاريع البناء التي شهدت عليها؟	153	1.483	0.982	0.196	-0.502	0.390

هل تشمل معايير الحوكمة جميع جوانب الإدارة والتنفيذ في المشاريع التي تشاركت فيها؟	153	1.602	0.913	0.196	-0.871	0.390
هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تحسين أو تعزيز معايير الحوكمة في المشاريع الإنشائية؟	153	1.658	0.532	0.196	-1.417	0.390
هل تشعر أن معايير الحوكمة تساهم في تحقيق جودة أفضل في التنفيذ والتسليم؟	153	1.652	0.674	0.196	-1.242	0.390
هل يوجد دعم كاف من الإدارة لتطبيق معايير الحوكمة في المشاريع التي تشاركت فيها؟	153	1.659	0.535	0.196	-1.387	0.390
هل تتمتع معايير الحوكمة بالشفافية الكافية في المشاريع التي شاركت فيها؟	153	1.572	0.783	0.196	-0.979	0.390
هل تعتقد أن هناك استجابة فعالة للمخالفات المكتشفة ضمن معايير الحوكمة في المشاريع؟	153	1.652	0.445	0.196	-1.457	0.390
هل يتم تحديد المسؤوليات بوضوح وفقا لمعايير الحوكمة في المشاريع؟	153	1.626	0.509	0.196	-1.374	0.390
هل ترى أن هناك فرصة لتحسين نظام المكافآت والعقوبات لتعزيز الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟	153	1.702	0.469	0.196	-1.516	0.390
هل تتمكن من الوصول إلى المعلومات والتقارير المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة بسهولة؟	153	1.632	0.665	0.196	-1.225	0.390
هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لمراقبة التكاليف والجدول الزمني للمشاريع؟	153	1.666	0.516	0.196	-1.417	0.390
هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز الوعي والتدريب على معايير الحوكمة بين العاملين في المشاريع؟	153	1.598	0.881	0.196	-0.903	0.390
هل تعتقد أن هناك تعاون كاف بين مختلف الأطراف لضمان تطبيق معايير الحوكمة في المشاريع؟	153	1.656	0.665	0.196	-1.277	0.390
هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لحل النزاعات والمشكلات في المشاريع؟	153	1.725	0.484	0.196	-1.527	0.390

هل تشعر أن هناك قدر كاف من المساواة عند عدم الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟	153	1.661	0.657	0.196	-1.279	0.390
هل تعتقد أن هناك توجهات واضحة للمعايير الحكومية من قبل السلطات الرسمية؟	153	1.642	0.655	0.196	-1.263	0.390

جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات.

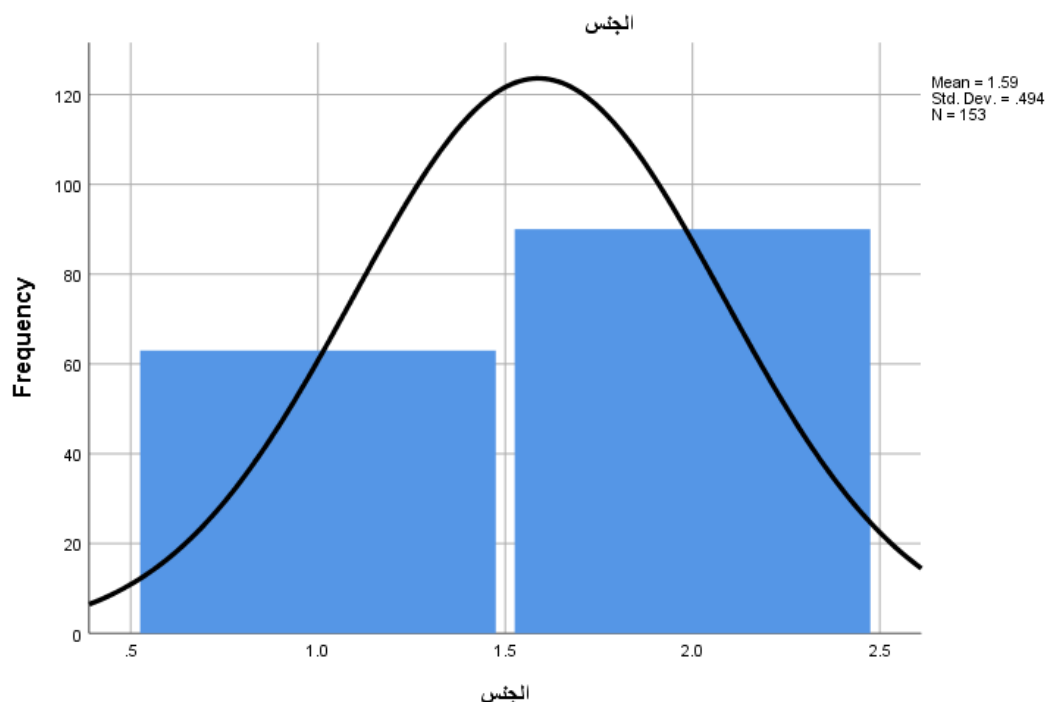
النتائج

• الجنس

إن الاستفسار من المشاركين من الجنسين لتقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في مشاريع البناء يحسن التوازن والدقة في جمع البيانات. ويتضمن ذلك التأكد من أخذ آراء وتجارب كلا الجنسين بعين الاعتبار، حيث يساعد ذلك على توفير تقييم شامل ومحايد لفعالية المعايير. قد يؤدي فحص ردود الأشخاص من كلا الجنسين إلى تسليط الضوء على أي اختلافات في الخبرات ووجهات النظر وتعزيز موثوقية النتائج. كما أن الاستفسار عن كلا الجنسين يضمن الحيادية والتمثيل العادل في البحث، مما يساعد على الخروج بتوصيات دقيقة وشاملة لتعزيز تنفيذ متطلبات الحوكمة في المشاريع.

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	63	41.2	41.2	41.2
	ذكر	90	58.8	58.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة

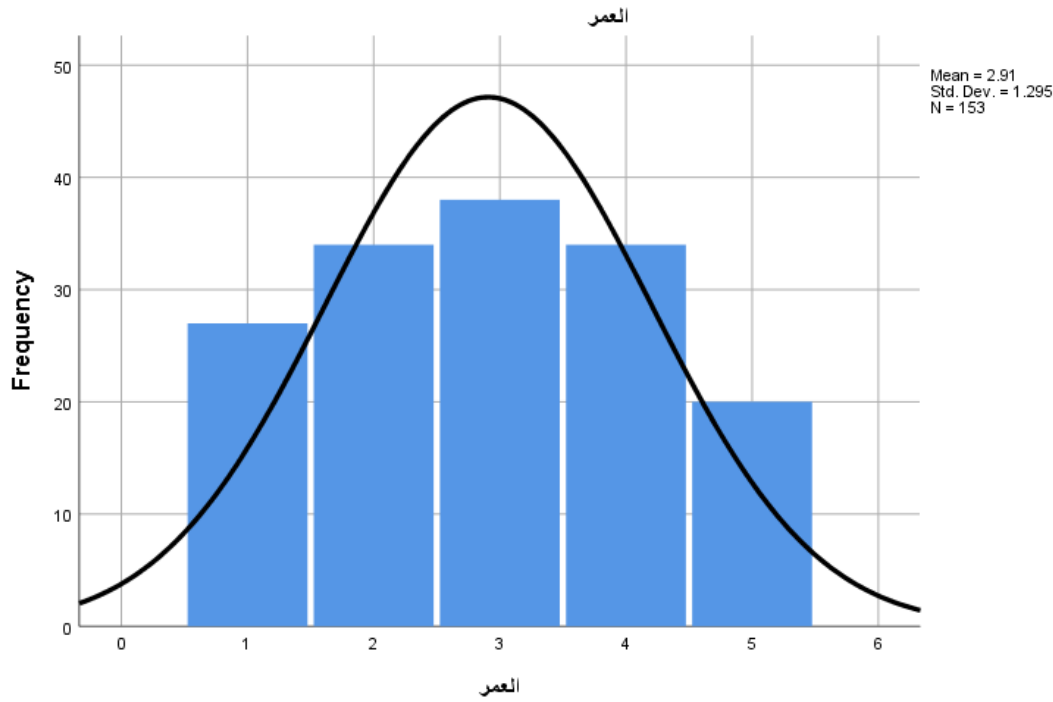
• العمر

إن الاستفسار من الأشخاص من جميع الأعمار خلال البحث الميداني لتقييم مدى تنفيذ معايير الحوكمة يعزز تنوع الآراء ويقدم فهماً شاملاً لكيفية تأثير المعايير على الفئات العمرية المختلفة. وهذا يجعل من الممكن فهم كيفية تأثير المعايير على مختلف الخبرات والمستويات المهنية، والتي يمكن أن تسلط الضوء على الاحتمالات والمشاكل الفريدة لكل فئة عمرية. كما تضمن أن تراعي مقترحات الدراسة متطلبات وتجارب جميع الفئات العمرية، مما يحسن من فعالية تطبيق معايير الحوكمة على نطاق أوسع. إن دراسة الإجابات من مجموعة من الفئات العمرية يساعد على تقديم اقتراحات مدروسة تأخذ في الاعتبار تنوع الخبرات ووجهات النظر المتعلقة بالحوكمة.

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	27	17.6	17.6	17.6
	30-40	34	22.2	22.2	39.9
	40-50	38	24.8	24.8	64.7
	50-60	34	22.2	22.2	86.9
	60+	20	13.1	13.1	100.0

	Total	153	100.0	100.0	
--	-------	-----	-------	-------	--

جدول 3: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 3: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة

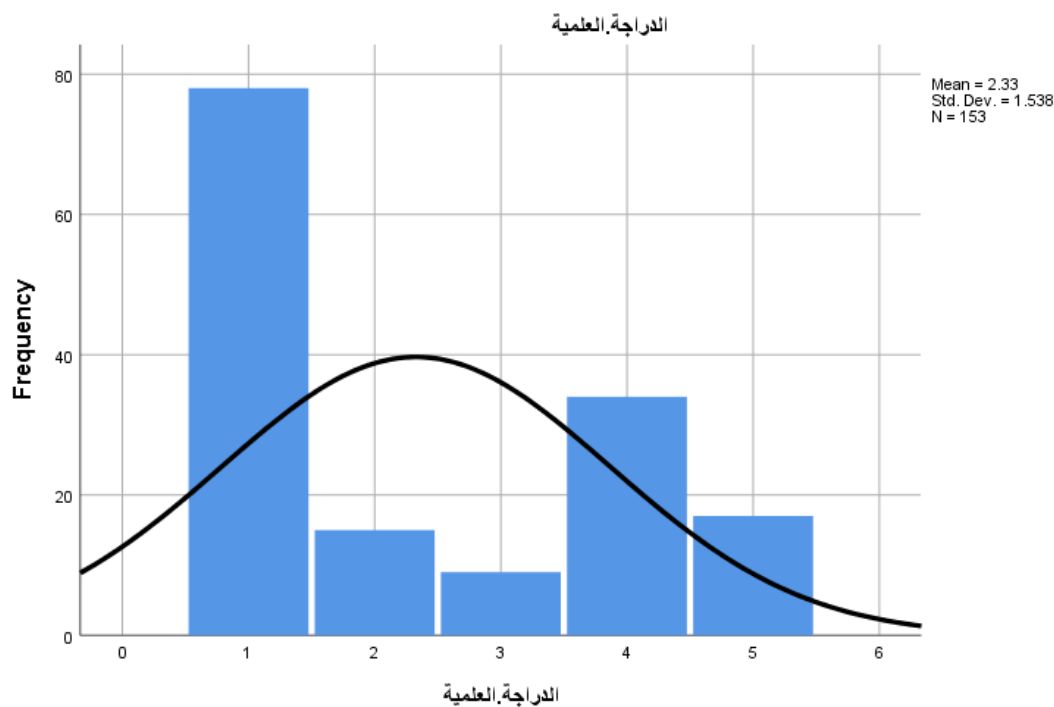
• الدرجة العلمية

في تقييم فعالية تطبيق معايير الحوكمة، فإن إجراء مقابلات مع أشخاص ذوي درجات متفاوتة من التعليم يعزز التنوع في تحليل البيانات ويسمح بفهم شامل لفعالية المعايير من مجموعة متنوعة من وجهات النظر الأكاديمية والتجريبية. يمكن للأشخاص ذوي الخبرات المختلفة في العلوم تقديم وجهات نظر مميزة حول استخدام المعايير وكيفية تأثيرها على المشاريع، مما يمكن أن يساعد في تحديد أي فجوات أو مجالات للتحسين. تضيف الدرجات الأكاديمية المتعددة إلى مصداقية الدراسة وتقدم اقتراحات مدروسة بناءً على مجموعة متنوعة من الخبرات والقدرات، مما يحسن فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في مجملها.

الدرجة العلمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	78	51.0	51.0	51.0
	ثانوية عامة	15	9.8	9.8	60.8
	دكتوراه	9	5.9	5.9	66.7

	شهادة عليا	34	22.2	22.2	88.9
	ماجستير	17	11.1	11.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة

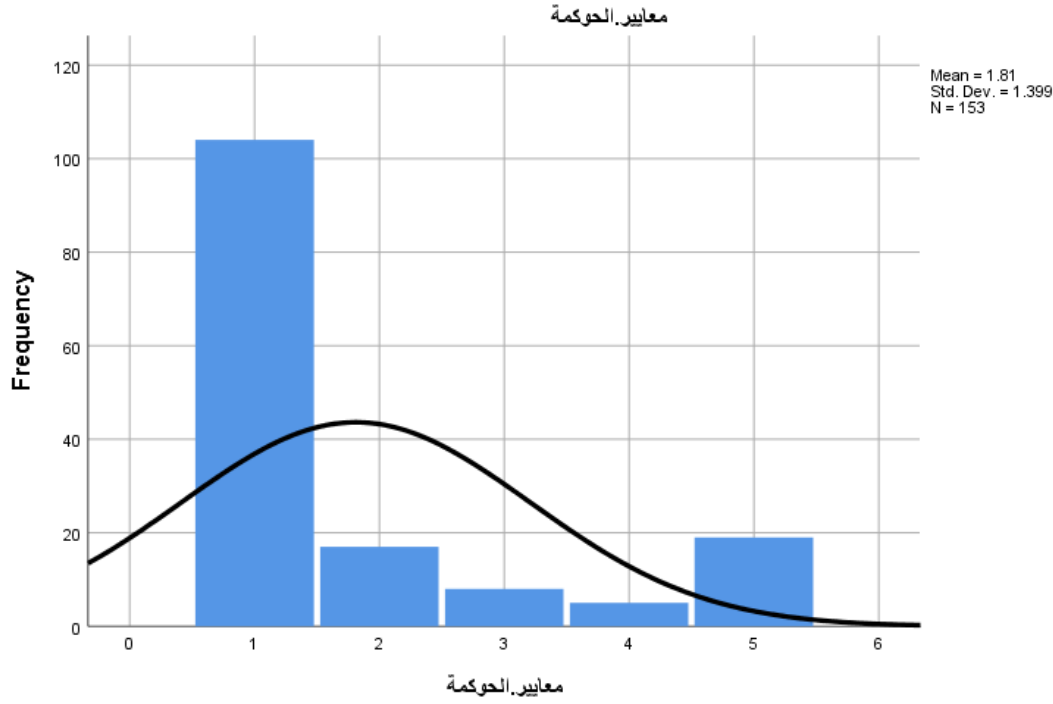
• هل تعتقد أن هناك توافق كاف على المعايير الحكومية في مشاريع البناء؟

وتؤخذ الردود التي تتفق مع وجهه النظر هذه، والتي شكلت 79.1% على أنها تعني أن المشاركين يعتقدون أن هناك إجماعاً كافياً على المعايير الحكومية لبناء المشاريع في المملكة العربية السعودية، ربما لأن هذه المعايير سهلة الفهم والتطبيق. قد تكون عدم الموافقة علامة على الخلاف حول كيفية تطبيق هذه المعايير أو حول مدى نجاحها في تحقيق أهداف الحوكمة. في حين أن الردود المحايدة قد توحى بأن المجيبين يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة الحياتية اللازمة لتأكيد أو دحض الاتفاق مع هذه المعايير، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف محايد، وقد بلغت نسبتهم 12.4% من عدد المشاركين.

هل تعتقد أن هناك توافق كاف على المعايير الحكومية في مشاريع البناء؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	104	68.0	68.0	68.0

أوافق بشدة	17	11.1	11.1	79.1
لا أوافق	8	5.2	5.2	84.3
لا أوافق بشدة	5	3.3	3.3	87.6
لا أوافق ولا أرفض	19	12.4	12.4	100.0
Total	153	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الإحصائي لمعايير الحوكمة.



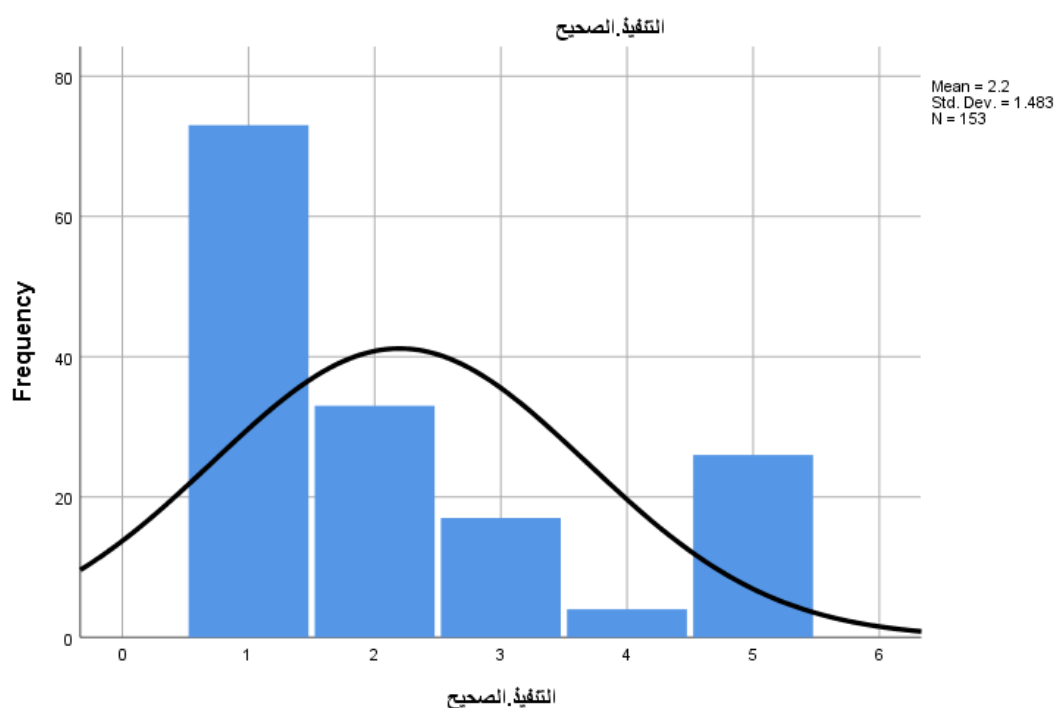
رسم توضيحي 5: الوصف الإحصائي لمعايير الحوكمة

• هل يتم تنفيذ معايير الحوكمة بشكل صحيح في مشاريع البناء التي شهدت عليها؟

ووفقاً للإجابات، التي تشهد على التزام المشاركين الكبير بهذه المعايير وملاحظتهم لنتائج المشاريع الناجحة، يتم استخدام مبادئ الحوكمة بشكل مناسب في بناء المشاريع، ووافقنا الرأي 69.3% من العينة. يمكن أن تكون ردود عدم الموافقة مؤشراً على مخاوف المجيبين من عدم اتباع المعايير بدقة، ربما نتيجة لنقص الموارد أو عدم كفاية الإشراف والمتابعة. ومع ذلك، تظهر الردود المحايدة أن المستجيبين لم يكونوا متأكدين من كفاية وضع المعايير موضع التنفيذ، إما نتيجة لعدم اكتمال المعرفة أو الافتقار إلى الخبرة المباشرة، مما دفعهم إلى اتخاذ موقف محايد بشأن فعالية التنفيذ، وبلغت نسبتهم 17% من عدد المشاركين في الاستبانة.

هل يتم تنفيذ معايير الحوكمة بشكل صحيح في مشاريع البناء التي شهدت عليها؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	73	47.7	47.7	47.7
	أوافق بشدة	33	21.6	21.6	69.3
	لا أوافق	17	11.1	11.1	80.4
	لا أوافق بشدة	4	2.6	2.6	83.0
	لا أوافق ولا أرفض	26	17.0	17.0	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الإحصائي للتنفيذ الصحيح.



رسم توضيحي 6: الوصف الإحصائي للتنفيذ الصحيح

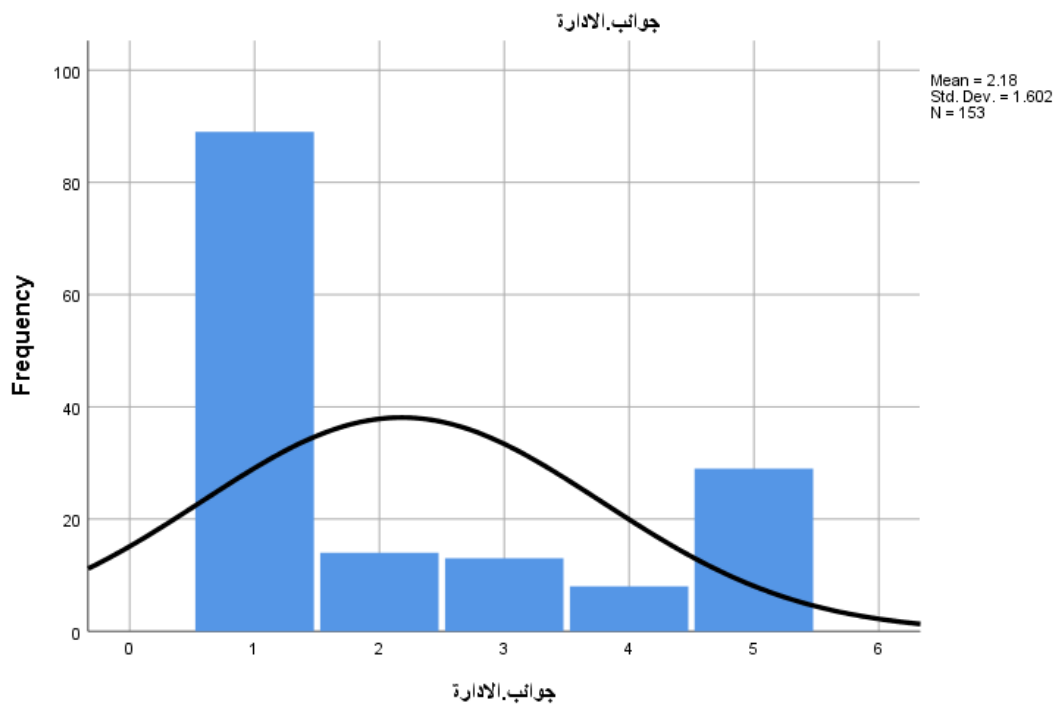
• هل تشمل معايير الحوكمة جميع جوانب الإدارة والتنفيذ في المشاريع التي تشاركت فيها؟

إن اعتقاد 67.3% من المشاركين بأن معايير الحوكمة شاملة وتغطي كل العناصر المطلوبة لضمان نجاح المشاريع يفسر سبب موافقتهم على أن المعايير تغطي كل جانب من جوانب الإدارة والتنفيذ في المشاريع التي شاركوا فيها. يمكن أن تشير عدم الموافقة إلى أن المشاركين يشعرون بأن بعض أجزاء الإدارة أو التنفيذ لا تغطيها معايير الحوكمة بشكل كافٍ، مما

يترك ثغرات في عملية التنفيذ. في حين أن 19% من المستجيبين يفتقرون إلى الخبرة اللازمة أو التجربة المباشرة لتقييم مدى شمولية هذه المتطلبات، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف محايد.

هل تشمل معايير الحوكمة جميع جوانب الإدارة والتنفيذ في المشاريع التي شاركت فيها؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	89	58.2	58.2	58.2
	أوافق بشدة	14	9.2	9.2	67.3
	لا أوافق	13	8.5	8.5	75.8
	لا أوافق بشدة	8	5.2	5.2	81.0
	لا أوافق ولا أرفض	29	19.0	19.0	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الإحصائي لجوانب الإدارة.



رسم توضيحي 7: الوصف الإحصائي لجوانب الإدارة

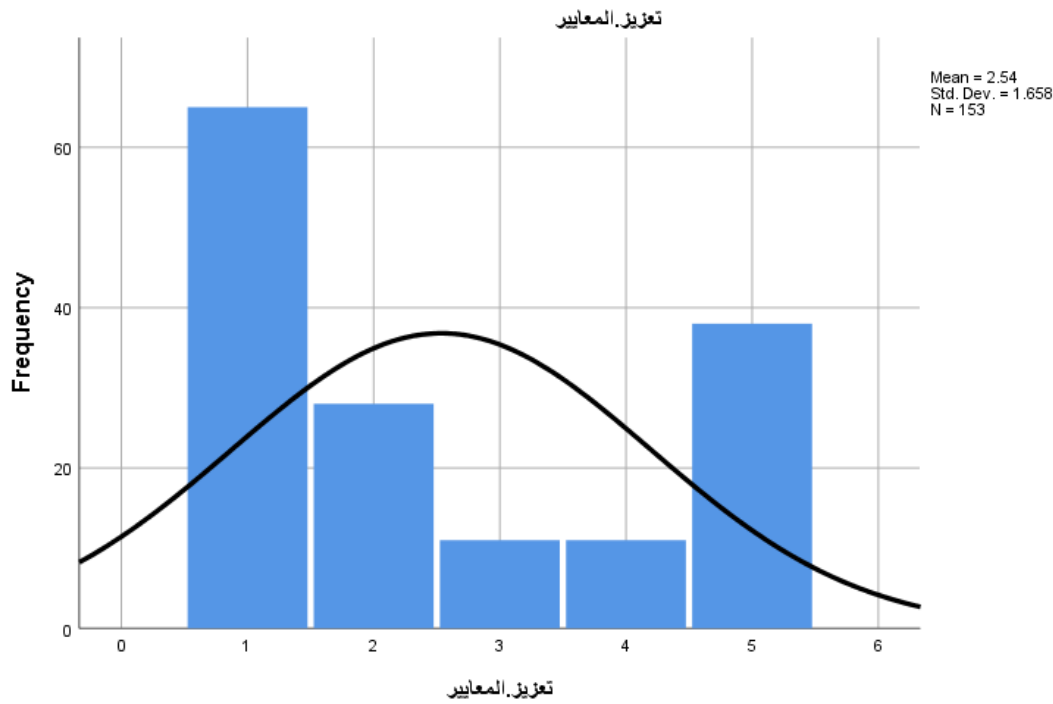
• هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تحسين أو تعزيز معايير الحوكمة في المشاريع الإنشائية؟

حقيقة أن 60.8% من المشاركين رأوا عيوبًا أو فجوات في المعايير الحالية التي تحتاج إلى تحديث وتطوير لضمان فعاليتها تفسر سبب موافقتهم في الردود على أن معايير الحوكمة في بناء المشاريع بحاجة إلى تعزيز أو تحسين. يمكن أن تشير

الإجابات غير الموافقة إلى أن المشاركين راضون عن المعايير الحالية ويعتقدون أنهم يعملون بشكل جيد بما يكفي لتحقيق أهداف الحوكمة دون الحاجة إلى أي تطوير إضافي. في حين تظهر الإجابات المحايدة أن 24.8% من المشاركين غير متأكدين من موقفهم وليس لديهم رأي قوي حول الحاجة إلى التحسين، فقد يكون هذا بسبب افتقارهم إلى المعرفة أو أنهم لم يستخدموا هذه المعايير شخصيًا.

هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تحسين أو تعزيز معايير الحوكمة في المشاريع الإنشائية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	65	42.5	42.5	42.5
	أوافق بشدة	28	18.3	18.3	60.8
	لا أوافق	11	7.2	7.2	68.0
	لا أوافق بشدة	11	7.2	7.2	75.2
	لا أوافق ولا أرفض	38	24.8	24.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الإحصائي لتعزيز المعايير.



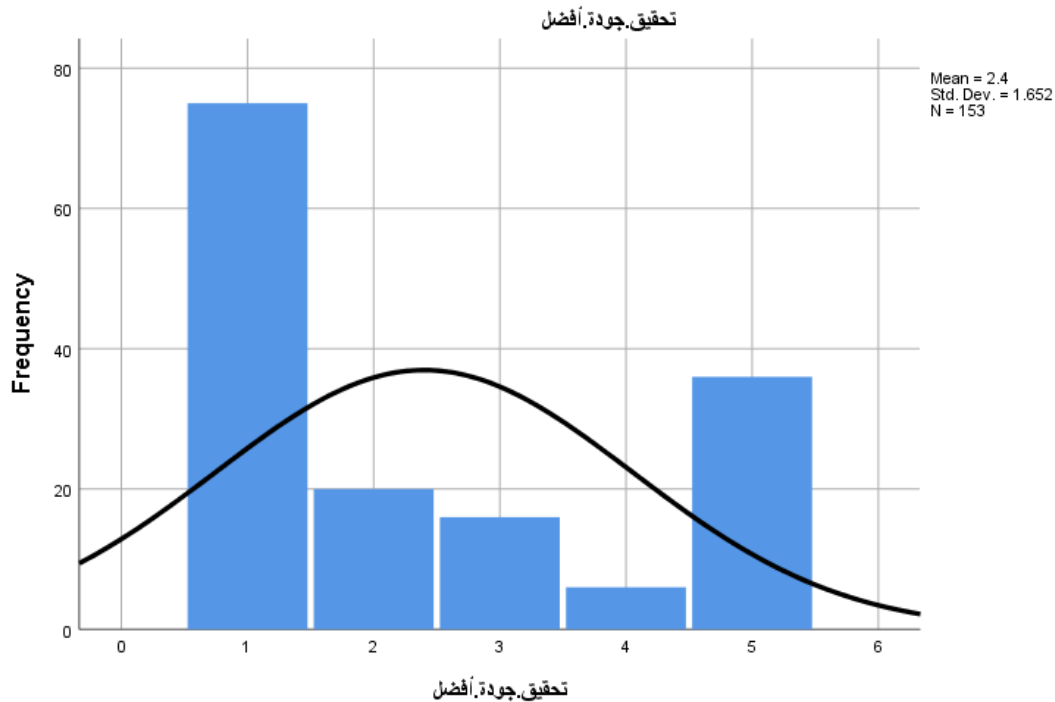
رسم توضيحي 8: الوصف الإحصائي لتعزيز المعايير

• هل تشعر أن معايير الحوكمة تساهم في تحقيق جودة أفضل في التنفيذ والتسليم؟

إن حقيقة أن 62.1% من المشاركين في الاستبانة يرون تأثيراً مفيداً محدداً لمعايير الحوكمة على جودة المشروع، مما يزيد الثقة في النتائج النهائية، يفسر سبب موافقتهم على أن هذه المعايير تساعد في تحقيق جودة أكبر في التنفيذ والتسليم. يمكن أن تكون ردود غير الموافقة انعكاساً لاستياء المستجيبين من مدى نجاح المعايير في تحسين الجودة، ربما نتيجة لمشاكل في التطبيق أو عيوب في المعايير نفسها. وفي حين تشير الردود المحايدة إلى أن 23.5% من المستجيبين يفتقرون إلى المعرفة الأساسية اللازمة أو المعلومات الجديرة بالثقة لتقييم كيفية تأثير معايير الحوكمة على مستوى التنفيذ والتسليم، إلا أنهم مع ذلك يتخذون موقفاً محايداً.

هل تشعر أن معايير الحوكمة تساهم في تحقيق جودة أفضل في التنفيذ والتسليم؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	75	49.0	49.0	49.0
	أوافق بشدة	20	13.1	13.1	62.1
	لا أوافق	16	10.5	10.5	72.5
	لا أوافق بشدة	6	3.9	3.9	76.5
	لا أوافق ولا أرفض	36	23.5	23.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الإحصائي لتحقيق جودة أفضل.

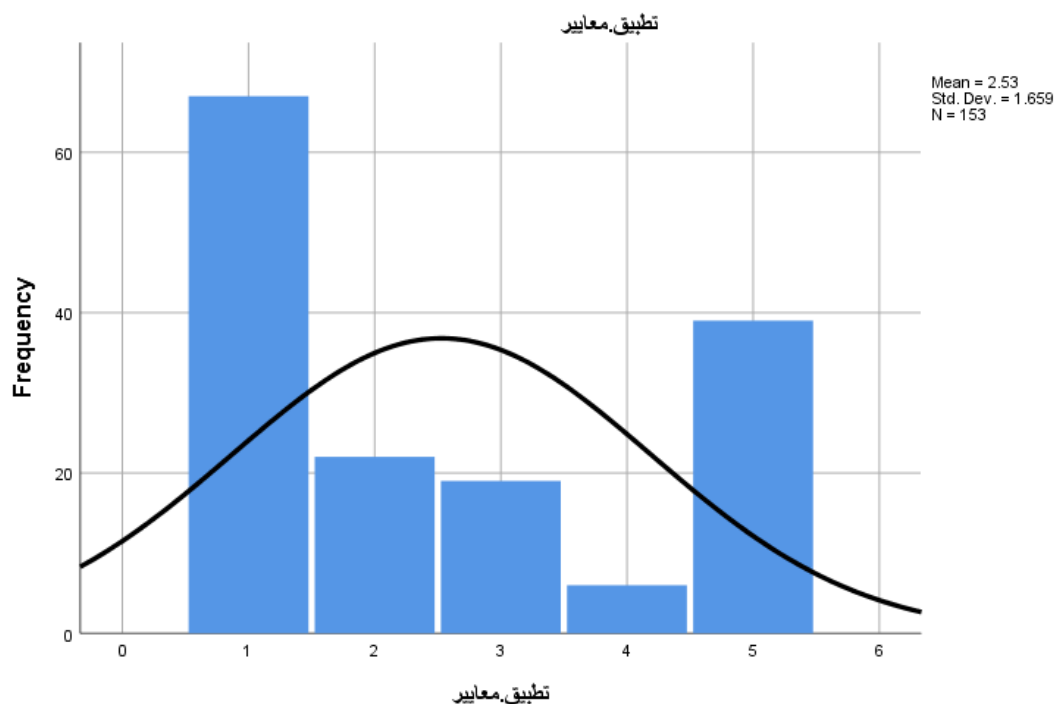


• هل يوجد دعم كاف من الإدارة لتطبيق معايير الحوكمة في المشاريع التي شاركت فيها؟

حقيقة أن 58.2% من المشاركين يعتقدون أن قواعد الحوكمة لها تأثير إيجابي على رفع مستوى المشاريع والنتائج النهائية لها تفسر سبب موافقتهم على أنها تساعد في تحقيق جودة أفضل في التنفيذ والتسليم. وفيما يتعلق بالتعليقات غير الموافقة، فقد تكون هذه انعكاساً لرأي المستجيبين بأن المعايير المطبقة الآن ليست كافية لضمان الجودة اللازمة، ربما بسبب صعوبات في وضعها موضع التنفيذ أو غياب التفتيش والمتابعة. ومن ناحية أخرى، تظهر الإجابات المحايدة أن 25.5% من المجيبين يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة اللازمة لتقييم تأثير معايير الحوكمة على مستوى التنفيذ والتفويض، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف الحياد.

هل يوجد دعم كاف من الإدارة لتطبيق معايير الحوكمة في المشاريع التي شاركت فيها؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	67	43.8	43.8	43.8
	أوافق بشدة	22	14.4	14.4	58.2
	لا أوافق	19	12.4	12.4	70.6
	لا أوافق بشدة	6	3.9	3.9	74.5
	لا أوافق ولا أرفض	39	25.5	25.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الإحصائي لتطبيق المعايير.



رسم توضيحي 10: الوصف الإحصائي لتطبيق المعايير.

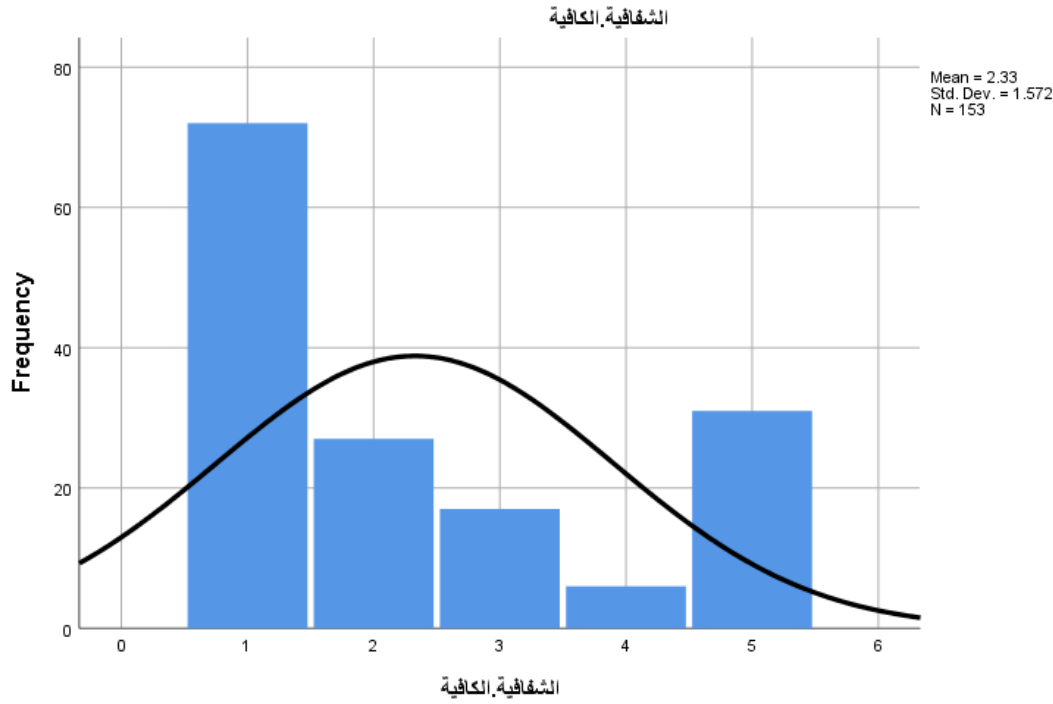
• هل تتمتع معايير الحوكمة بالشفافية الكافية في المشاريع التي شاركت فيها؟

إن الإجابات التي تشير إلى أن معايير إدارة المشروع تتسم بالشفافية الكافية يفهمها 64.7% من المستجيبين على أنها تشير إلى أنهم واجهوا قدرًا كافيًا من الوضوح والإفصاح عن المعلومات والخيارات المتعلقة بالمشروع، مما يعزز الثقة في العملية. وفيما يتعلق بردود عدم الموافقة، فمن الممكن أن يكون المشاركون قد عبروا عن عدم رضاهم بسبب عدم الوضوح أو الإفصاح غير الكامل عن بعض التفاصيل المهمة، مما خلق حالة من عدم اليقين أثناء تنفيذ المشروع. من ناحية أخرى، تشير الردود المحايدة إلى أن 20.3% من المجيبين لم يكونوا على علم بما فيه الكفاية أو لم يلاحظوا ما يكفي من التفاصيل لتقييم درجة الشفافية بشكل صحيح، مما دفعهم إلى اتخاذ موقف غير محدد.

هل تتمتع معايير الحوكمة بالشفافية الكافية في المشاريع التي شاركت فيها؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	72	47.1	47.1	47.1
	أوافق بشدة	27	17.6	17.6	64.7
	لا أوافق	17	11.1	11.1	75.8
	لا أوافق بشدة	6	3.9	3.9	79.7
	لا أوافق ولا أرفض	31	20.3	20.3	100.0

	Total	153	100.0	100.0	
--	-------	-----	-------	-------	--

جدول 11: الوصف الإحصائي للشفافية الكافية.



رسم توضيحي 11: الوصف الإحصائي للشفافية الكافية

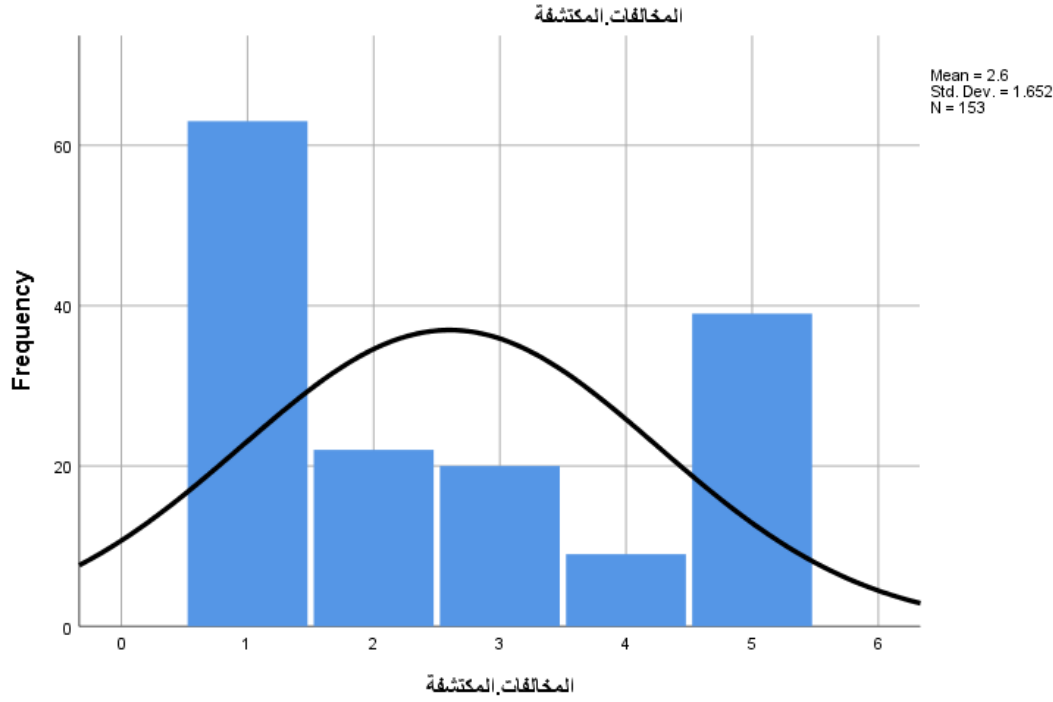
• هل تعتقد أن هناك استجابة فعالة للمخالفات المكتشفة ضمن معايير الحوكمة في المشاريع؟

إن حقيقة أن 55.6% من المشاركين في الاستبانة قد شهدوا إجراءات سريعة وحاسمة لحل الخروقات، مما يعزز الثقة في نظام الحوكمة، ويفسر سبب اتفاقهم على أن هناك رد فعل فعال على الانتهاكات المكتشفة ضمن متطلبات الحوكمة في المشاريع. قد تكون عدم الموافقة إشارة إلى أن المشاركين يعتقدون أن هناك تأخرًا أو إهمالًا في التعامل مع المخالفات، مما يقلل من فعالية معايير الحوكمة. وعلى العكس من ذلك، تشير الردود المحايدة إلى أن 25.5% من المستجيبين قد يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرات اللازمة لتقييم فعالية اتخاذ الإجراءات رداً على الانتهاكات، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف محايد.

هل تعتقد أن هناك استجابة فعالة للمخالفات المكتشفة ضمن معايير الحوكمة في المشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	63	41.2	41.2	41.2
	أوافق بشدة	22	14.4	14.4	55.6
	لا أوافق	20	13.1	13.1	68.6

	لا أوافق بشدة	9	5.9	5.9	74.5
	لا أوافق ولا أرفض	39	25.5	25.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الإحصائي للمخالفات المكتسبة.



رسم توضيحي 12: الوصف الإحصائي للمخالفات المكتسبة

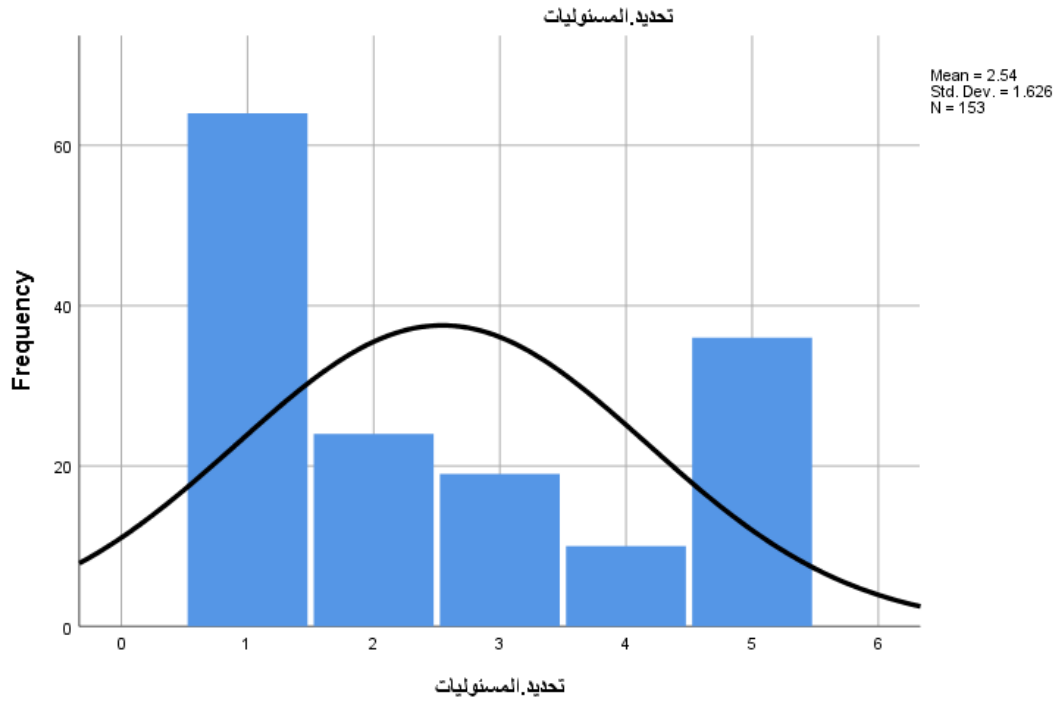
• هل يتم تحديد المسؤوليات بوضوح وفقا لمعايير الحوكمة في المشاريع؟

الأساس المنطقي وراء الإجابات التي تشير إلى أن مسؤوليات المشروع محددة جيدا وفقاً لمعايير الحوكمة هو أن 57.5% من المشاركين لاحظوا توزيعاً واضحاً للأدوار والمسؤوليات، مما يسهل تنظيم العمل وتحقيق الأهداف. قد تكون اعدم الموافقة انعكاساً لمواجهات المجيبين بأدوار غير واضحة أو متداخلة، مما يسبب مشاكل في التنفيذ والتنسيق. وعلى العكس من ذلك، تشير الردود الحيادية إلى أن 23.5% من المجيبين ربما لم يكن لديهم ما يكفي من الخبرة أو الملاحظة لكيفية إسناد الواجبات لتمكينهم من تقييم هذا الموضوع بشكل صحيح، مما دفعهم إلى اتخاذ موقف محايد من هذا الرأي.

هل يتم تحديد المسؤوليات بوضوح وفقا لمعايير الحوكمة في المشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	64	41.8	41.8	41.8

أوافق بشدة	24	15.7	15.7	57.5
لا أوافق	19	12.4	12.4	69.9
لا أوافق بشدة	10	6.5	6.5	76.5
لا أوافق ولا أرفض	36	23.5	23.5	100.0
Total	153	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الإحصائي لتحديد المسؤوليات.



رسم توضيحي 13: الوصف الإحصائي لتحديد المسؤوليات

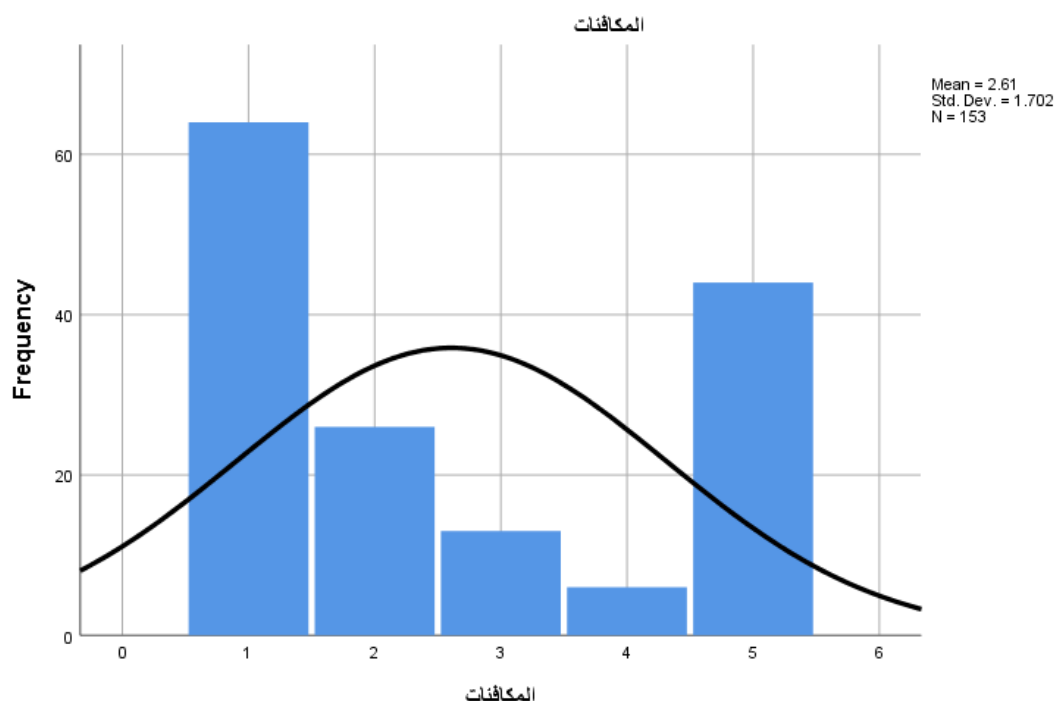
• هل ترى أن هناك فرصة لتحسين نظام المكافآت والعقوبات لتعزيز الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟

إن تصور 58.8% من المشاركين في الاستبانة بأن النظام الحالي قد لا يكون كافياً لتشجيع الامتثال أو تثبيط الانتهاكات بشكل فعال يفسر سبب موافقتهم على أن هناك فرصة لتحسين نظام الحوافز والعقوبات لتعزيز الامتثال لمتطلبات الحوكمة في المشاريع. قد تشير ردود غير الموافقة إلى أن المجيبين يعتقدون أن النظام الحالي للمكافآت والعقوبات مناسب ويحقق الأهداف المقصودة دون الحاجة إلى تعديلات. في حين تشير الردود المحايدة إلى أن 28.8% من المشاركين ربما لم يواجهوا الظروف أو لديهم المعرفة الكافية لتقييم مدى فعالية النظام الحالي.

هل ترى أن هناك فرصة لتحسين نظام المكافآت والعقوبات لتعزيز الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	64	41.8	41.8	41.8
	أوافق بشدة	26	17.0	17.0	58.8
	لا أوافق	13	8.5	8.5	67.3
	لا أوافق بشدة	6	3.9	3.9	71.2
	لا أوافق ولا أرفض	44	28.8	28.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الإحصائي للمكافئات.



رسم توضيحي 14: الوصف الإحصائي للمكافئات

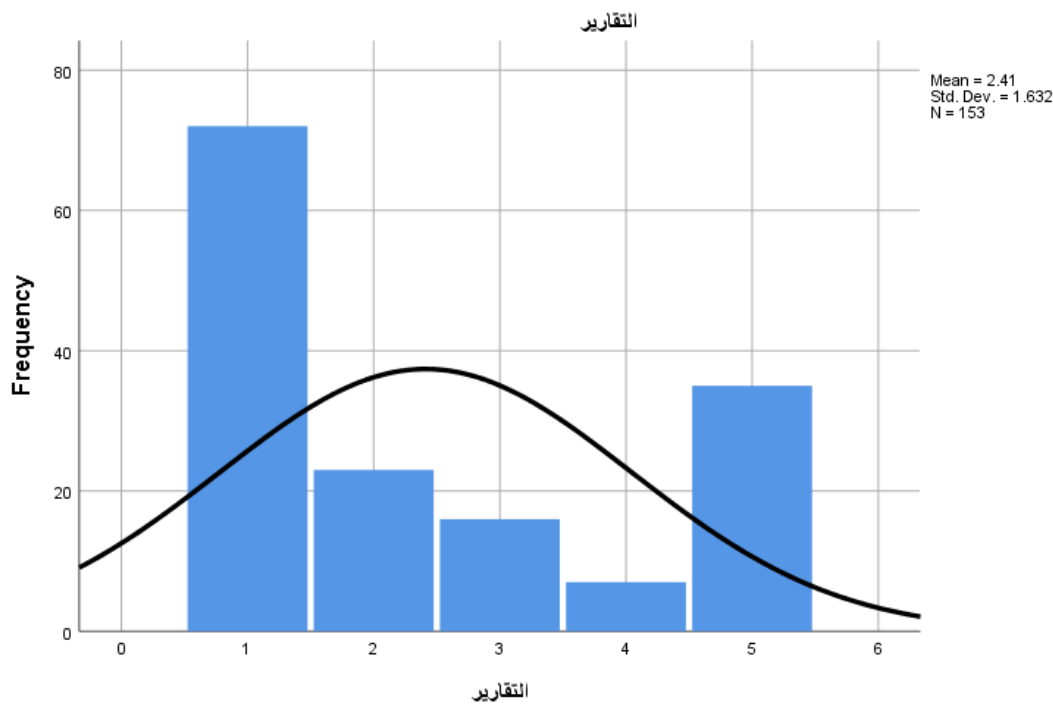
• هل تتمكن من الوصول إلى المعلومات والتقارير المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة بسهولة؟

إن حقيقة أن 62.1% من المشاركين يجدون أن هذه المعلومات شفافة ومتاحة بسهولة، مما يساعد على تحسين فهمهم والتزامهم الفعال بالمعايير، يفسر سبب اتفاقهم في إجاباتهم على سهولة الوصول إلى المعلومات والتقارير المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة. يمكن أن تكون ردود عدم الموافقة انعكاساً لنضال المشاركين للحصول على المعرفة التي يحتاجون إليها، مما يجعل من الصعب عليهم اتباع القواعد وتطبيقها بشكل مناسب. من ناحية أخرى، تشير الردود المحايدة إلى أن

22.9% من المستجيبين قد يفتقرون إلى الخبرات الكافية أو الفهم حول إمكانية الوصول إلى المعلومات، مما يؤدي بهم إلى اتخاذ موقف محايد تجاه توفر المعلومات.

هل تتمكن من الوصول إلى المعلومات والتقارير المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة بسهولة؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	72	47.1	47.1	47.1
	أوافق بشدة	23	15.0	15.0	62.1
	لا أوافق	16	10.5	10.5	72.5
	لا أوافق بشدة	7	4.6	4.6	77.1
	لا أوافق ولا أرفض	35	22.9	22.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الإحصائي للتقارير.



رسم توضيحي 15: الوصف الإحصائي للتقارير

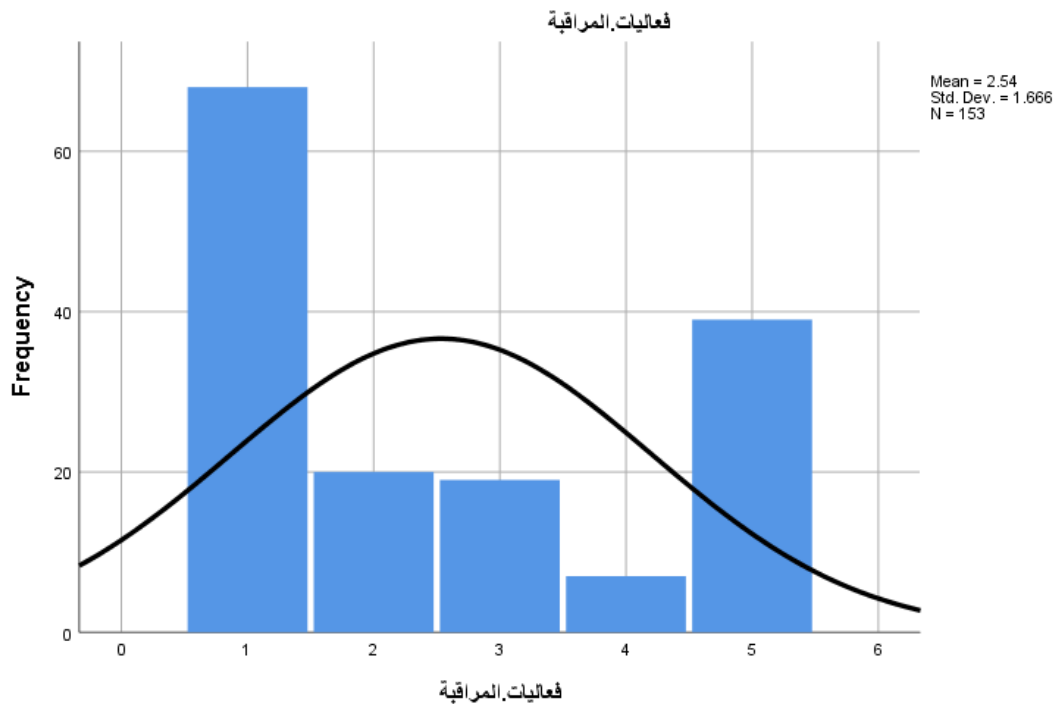
• هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لمراقبة التكاليف والجدول الزمني للمشاريع؟

إن اعتقاد 57.5% من المشاركين بأن هذه المعايير توفر أدوات وممارسات مفيدة للتحكم في التكاليف وضمان الالتزام بالجدول الزمنية مما يساهم في نجاح المشاريع، يفسر سبب اتفاقهم في إجاباتهم على أن معايير الحوكمة تتضمن آليات

فعالة لمراقبة التكاليف والجدول الزمني للمشاريع. يمكن أن تشير ردود عدم الموافقة إلى أن المشاركين يعتقدون أن المعايير الحالية لا ترقى إلى مستوى تلبية معايير التحكم في التكلفة والجدول الزمني، إما بسبب نقص الضمانات أو سوء التنفيذ. من ناحية أخرى، تشير الردود المحايدة إلى أن 25.5% من المشاركين قد يفتقرون إلى المعرفة الأساسية اللازمة أو الوضوح لتقييم فعالية هذه الأنظمة.

هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لمراقبة التكاليف والجدول الزمني للمشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	68	44.4	44.4	44.4
	أوافق بشدة	20	13.1	13.1	57.5
	لا أوافق	19	12.4	12.4	69.9
	لا أوافق بشدة	7	4.6	4.6	74.5
	لا أوافق ولا أرفض	39	25.5	25.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الإحصائي لفاعليات المراقبة.



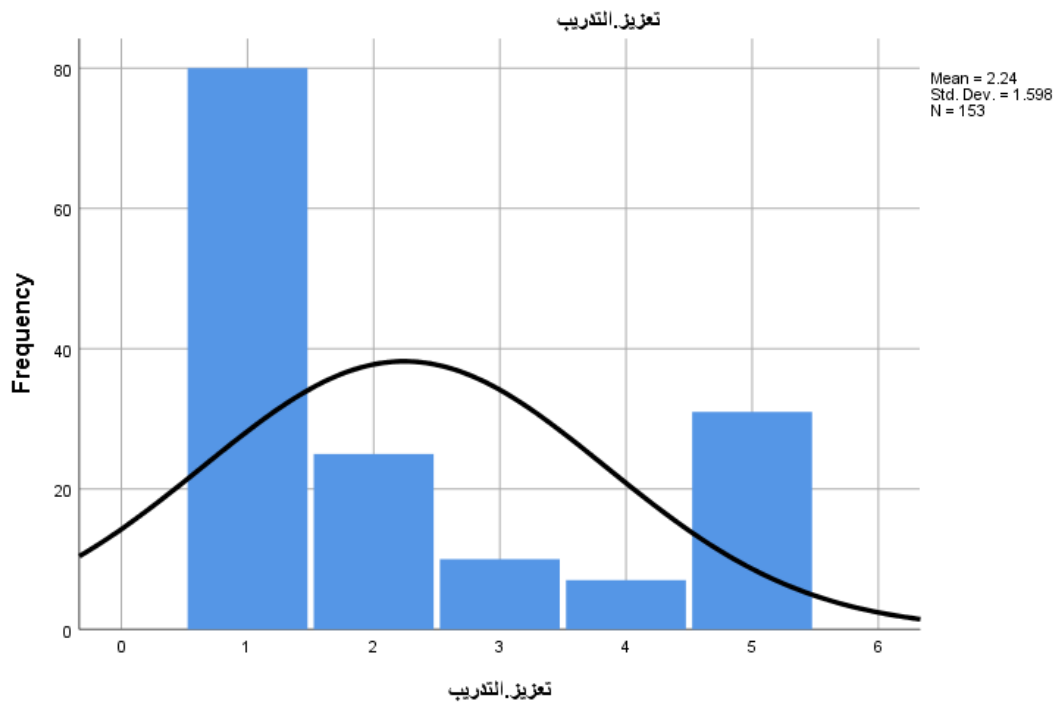
رسم توضيحي 16: الوصف الإحصائي لفاعليات المراقبة

• هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز الوعي والتدريب على معايير الحوكمة بين العاملين في المشاريع؟

وحقيقة أن 68.6% من المستجيبين شعروا أن المعرفة والتدريب الأفضل قد يؤدي إلى تطبيق أكثر فعالية للمعايير، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في نجاح المشاريع، يفسر سبب موافقتهم على الحاجة إلى زيادة الوعي والتدريب على معايير الإدارة بين موظفي المشاريع. قد تعني عدم الموافقة أن المشاركين يعتقدون أنه يمكن استيفاء معايير الحوكمة بالمعرفة والتدريب المتوفر لديهم حالياً، وأنه ليس من الضروري إجراء المزيد من التغييرات. ومن ناحية أخرى، تشير الردود المحايدة إلى أن 20.3% من المستجيبين قد لا يكون لديهم ما يكفي من المعرفة أو الخبرة المباشرة لتقييم فعالية الوعي والتدريب، مما يدفعهم إلى اتخاذ وجهة نظر منقسمة حول ضرورة تحسين التدريب.

هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز الوعي والتدريب على معايير الحوكمة بين العاملين في المشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	80	52.3	52.3	52.3
	أوافق بشدة	25	16.3	16.3	68.6
	لا أوافق	10	6.5	6.5	75.2
	لا أوافق بشدة	7	4.6	4.6	79.7
	لا أوافق ولا أرفض	31	20.3	20.3	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الإحصائي لتعزيز الوعي والتدريب.

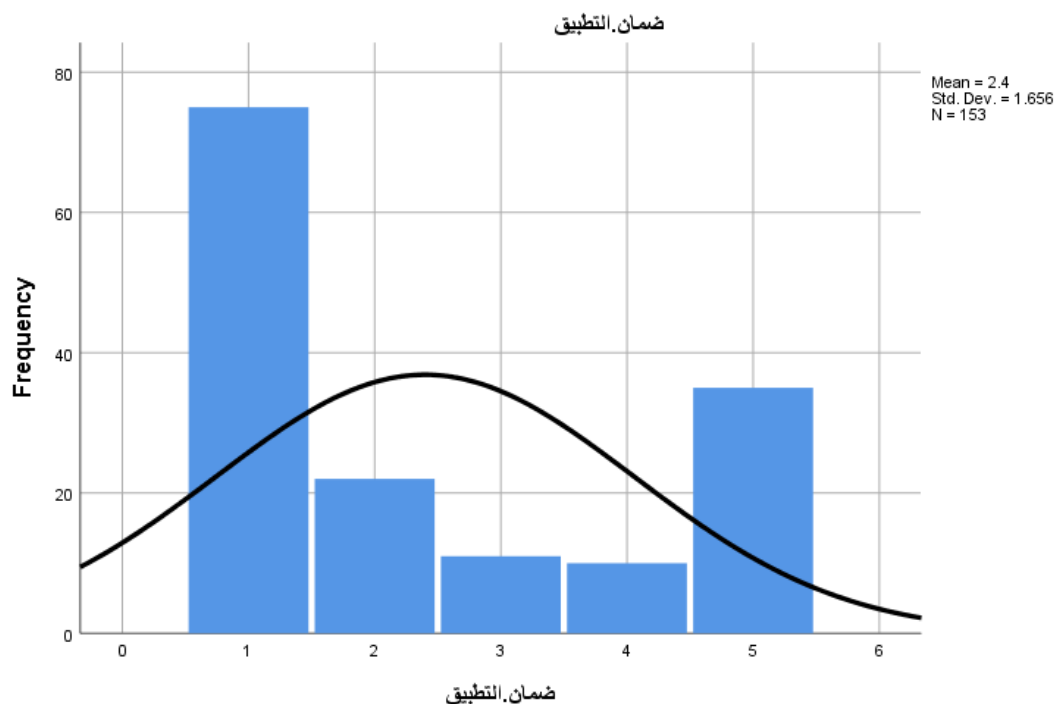


• هل تعتقد أن هناك تعاون كاف بين مختلف الأطراف لضمان تطبيق معايير الحوكمة في المشاريع؟

إن تفسير 63.4% من المشاركين لاتفاقهم على وجود تعاون كافٍ بين الأطراف المختلفة لضمان تطبيق معايير الحوكمة في المشاريع هو أن التطبيق الناجح للمعايير يتم تسهيله من خلال التنسيق والتعاون الفعال بين أصحاب المصلحة. يمكن أن تكون الاستجابات غير الموافقة مؤشراً على مخاوف المستجيبين بشأن نقص التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، مما يضر بفعالية وضع المعايير موضع التنفيذ. ومن ناحية أخرى، تشير الإجابات المحايدة إلى أن 22.9% من أفراد العينة قد يفتقرون إلى الفهم الواضح أو المعرفة المباشرة لدرجة التعاون الحقيقي بين الطرفين، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف محايد بشأن مدى فعالية هذا التعاون.

هل تعتقد أن هناك تعاون كاف بين مختلف الأطراف لضمان تطبيق معايير الحوكمة في المشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	75	49.0	49.0	49.0
	أوافق بشدة	22	14.4	14.4	63.4
	لا أوافق	11	7.2	7.2	70.6
	لا أوافق بشدة	10	6.5	6.5	77.1
	لا أوافق ولا أرفض	35	22.9	22.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الإحصائي لضمان التطبيق.



رسم توضيحي 18: الوصف الإحصائي لضمان التطبيق

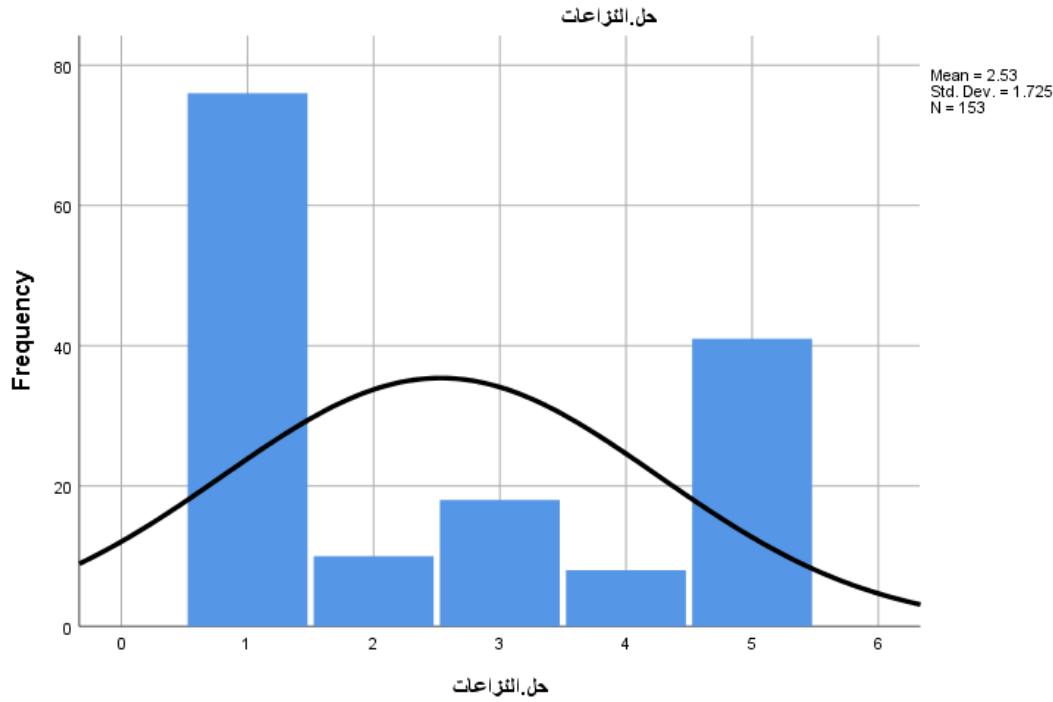
• هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لحل النزاعات والمشكلات في المشاريع؟

إن اعتقاد 5.2% من المشاركين بأن معايير الحوكمة توفر عمليات محددة ومجربة لحل القضايا والنزاعات بسرعة وفعالية، مما يعزز كفاءة سير العمل، يفسر سبب اتفاقهم على أن المعايير تشمل آليات فعالة لحل النزاعات والمشاكل في المشاريع. يمكن أن تشير ردود عدم الموافقة إلى أن المشاركين يعتقدون أن عمليات حل النزاع الحالية غير كافية أو غير فعالة، مما يؤدي إلى تأخير حلول المشكلات أو جعلها أكثر صعوبة. على العكس من ذلك، تشير الردود المحايدة إلى أن 26.8% من المستجيبين قد يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة الكافية حول تشغيل هذه العمليات، مما يؤدي بهم إلى اتخاذ موقف محايد بشأن فعاليتها.

هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لحل النزاعات والمشكلات في المشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	76	49.7	49.7	49.7
	أوافق بشدة	10	6.5	6.5	56.2
	لا أوافق	18	11.8	11.8	68.0
	لا أوافق بشدة	8	5.2	5.2	73.2
	لا أوافق ولا أرفض	41	26.8	26.8	100.0

	Total	153	100.0	100.0	
--	-------	-----	-------	-------	--

جدول 19: الوصف الإحصائي لحل النزاعات.



رسم توضيحي 19: الوصف الإحصائي لحل النزاعات

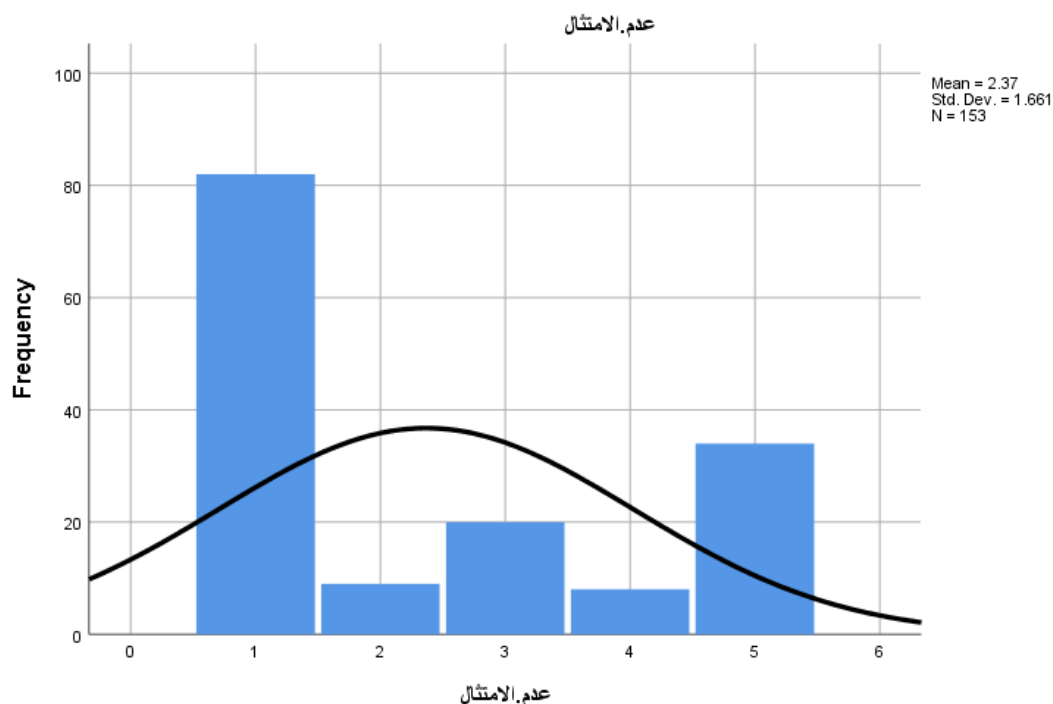
• هل تشعر أن هناك قدر كاف من المساءلة عند عدم الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟

حقيقة أن 59.5% من المشاركين يعتقدون أن هناك إجراءات صريحة ومعتمدة لمحاسبة الأشخاص والكيانات عن أي تجاوزات، مما يحسن الالتزام بالمعايير، يفسر سبب موافقتهم على وجود درجة كافية من المساءلة عن عدم الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع. قد تكون الردود التي تعبر عن عدم الموافقة مؤشرا على مخاوف المجيبين بشأن فعالية أنظمة المساءلة أو العواقب، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدل المخالفات وعدم الامتثال. في حين تشير الردود المحايدة إلى أن 22.2% من المستجيبين قد يفتقرون إلى الخبرة اللازمة أو التجربة المباشرة لتقييم فعالية عمليات المساءلة، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف غامض محايد بشأن مدى كفايتهم.

هل تشعر أن هناك قدر كاف من المساءلة عند عدم الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	82	53.6	53.6	53.6
	أوافق بشدة	9	5.9	5.9	59.5

	لا أوافق	20	13.1	13.1	72.5
	لا أوافق بشدة	8	5.2	5.2	77.8
	لا أوافق ولا أرفض	34	22.2	22.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 20: الوصف الإحصائي لعدم الامتثال.



رسم توضيحي 20: الوصف الإحصائي لعدم الامتثال.

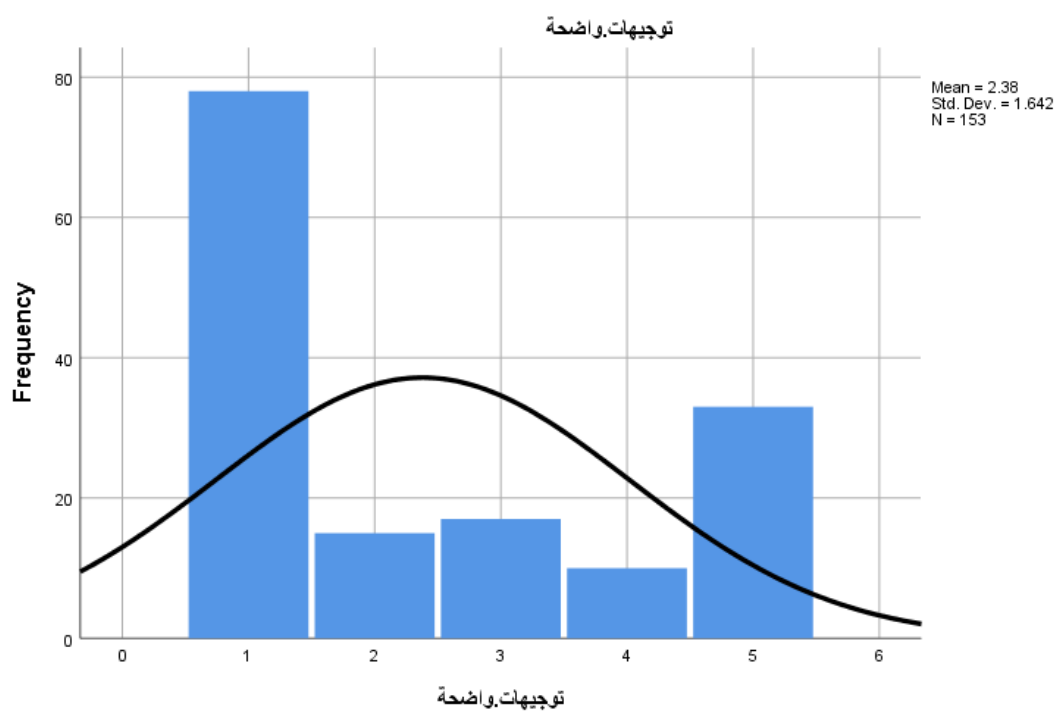
• هل تعتقد أن هناك توجيهات واضحة للمعايير الحكومية من قبل السلطات الرسمية؟

إن اعتقاد 60.8% من المستجيبين بأن السلطات تعطي تعليمات وتوجيهات واضحة وشاملة بشأن المعايير، مما يسهل تطبيقها ويفتح المجال أمام فهمها بشكل صحيح، يفسر سبب موافقتهم على وجود مبادئ توجيهية واضحة للمعايير الحكومية من قبل الجهات الرسمية. وفيما يتعلق بردود عدم الموافقة، فإنها يمكن أن تكون مؤشرا على مخاوف المستجيبين بشأن التوجيهات غير الواضحة أو غير الكافية التي تجعل من الصعب تطبيق المعايير أو تنفيذها بشكل غير متسق. في حين تشير الردود المحايدة إلى أن 21.6% من المستجيبين قد يفتقرون إلى المعرفة اللازمة أو الخبرة المباشرة لتقييم مدى وضوح الأوامر الحكومية، مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف متذبذب بشأن هذه المسألة.

هل تعتقد أن هناك توجيهات واضحة للمعايير الحكومية من قبل السلطات الرسمية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	78	51.0	51.0	51.0
	أوافق بشدة	15	9.8	9.8	60.8
	لا أوافق	17	11.1	11.1	71.9
	لا أوافق بشدة	10	6.5	6.5	78.4
	لا أوافق ولا أرفض	33	21.6	21.6	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

جدول 21: الوصف الإحصائي للتوجيهات الواضحة.



رسم توضيحي 21: الوصف الإحصائي للتوجيهات الواضحة

- المصدقية والموثوقية للبيانات

من خلال تحليل الفاكرونباخ يمكن ان نستنتج ان صحة البيانات التي حصلنا عليها تساوي 100%، والتي تدل على ان البيانات التي حصلنا عليها صالحة للتحليل. ان معامل الفاكرونباخ للبيانات التي لدينا يساوي 777. مما يدل على مصداقية وموثوقية البيانات التي لدينا.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	153	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	153	100.0

جدول 22: تحليل البيانات.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.801	.777	20

جدول 23: مصداقية وموثوقية البيانات.

- تحليل التباين الأحادي

من خلال تحليل التباين الأحادي للبيانات، سيكون لدينا المتغير المستقل (تطبيق معايير الحوكمة)، المتغيرات التابعة (التنفيذ الصحيح لمعايير الحوكمة، الشفافية الكاملة للبيانات، تحديد المسؤوليات) حول مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

يمكن لتحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) تحديد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط قيم المتغيرات التابعة (التنفيذ الصحيح لمعايير الحوكمة، والشفافية الكاملة للبيانات، وتحديد المسؤوليات) عبر مستويات الحوكمة. وذلك في

سياق المتغير المستقل وهو تبني مبادئ الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية.

ANOVA هي الأداة التي سنستخدمها لإجراء اختبار صارم للفرضية الصفرية القائلة بأن وسائل المتغيرات التابعة متشابهة عند مستويات مختلفة من المتغير المستقل (وهو في هذه الحالة، درجات متفاوتة من اعتماد معيار الإدارة).

لنفترض أن القيمة p الناتجة أقل من مستوى الأهمية المحدد (عادةً 0.05). في هذه الحالة، يمكنك رفض فرضية العدم واستخلاص استنتاج مفاده أن هناك اختلافًا كبيرًا في واحد على الأقل من المتغيرات التابعة بسبب التغيرات في كيفية تطبيق معايير الحوكمة.

من المهم التأكد من أن بياناتك تلي افتراضات تحليل التباين (ANOVA)، مثل الحالة الطبيعية وتجانس التباين، وأن مستويات المتغير المستقل ذات معنى ومحددة بشكل صحيح.

يمكن أن توفر نتائج تحليل التباين (ANOVA) رؤى قيمة حول كيفية تأثير معايير الحوكمة على الجوانب المختلفة لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية. يمكن لهذه الأفكار تمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة ودفع التحسينات بناءً على النتائج.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	19.974	4	1.664	.840	.610
Residual	277.529	140	1.982		
Total	297.503	144			

جدول 24: تحليل أنوفا أ.ب.

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.000	.259	.067	-.013	1.41

جدول 25: ملخص نموذج عامل باي ز.أ.ب.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة التي تناولت فعالية تطبيق معايير الحوكمة في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين وتطوير أداء هذا القطاع الحيوي. تركز هذه التوصيات على تعزيز جوانب الحوكمة المختلفة، بدءاً من تحسين الشفافية والمساءلة إلى تعزيز التدريب وتبني التقنيات الحديثة.

✓ من الضروري أن تكون الشفافية والمساءلة جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة مشاريع البناء. يساهم ذلك في بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية، مثل العملاء، والمقاولين، والموردين. لتحقيق ذلك، يجب على الشركات وضع أنظمة محاسبية دقيقة ومتقدمة، تتيح للمشاركين الوصول إلى المعلومات الضرورية بسهولة ووضوح. يجب أيضاً تنظيم تقارير دورية توضح مدى تقدم المشاريع والتحديات التي تواجهها، مع توفير قنوات مفتوحة للتواصل والاستفسار.

✓ أحد الجوانب المهمة التي ظهرت من الدراسة هو الحاجة الملحة لتعزيز مهارات العاملين في قطاع البناء. يجب على الشركات والجهات الحكومية الاستثمار في برامج تدريبية متخصصة تستهدف مختلف مستويات العاملين، بدءاً من العمال وحتى الإداريين والمهندسين. يمكن أن تتضمن هذه البرامج دورات في إدارة المشاريع، ومعايير الجودة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في البناء، إضافة إلى دورات في أخلاقيات العمل والحوكمة.

✓ تعزز التكنولوجيا من فعالية إدارة المشاريع من خلال تحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء البشرية. لذا، يوصى بتبني التقنيات الحديثة مثل البرمجيات المتخصصة في إدارة المشاريع، والطباعة ثلاثية الأبعاد، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتقديم توصيات مبنية على معلومات دقيقة. يمكن لهذه الأدوات تحسين الدقة والسرعة في تنفيذ المشاريع، كما تساهم في تخفيض التكاليف وزيادة الأمان.

✓ لتنفيذ مشاريع بناء ناجحة وفعالة، من المهم تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. يمكن أن يساهم هذا التعاون في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، إضافة إلى تعزيز الابتكار في القطاع. من التوصيات تعزيز الشراكات بين الشركات الخاصة والهيئات الحكومية لتنفيذ المشاريع الكبرى، بما يضمن الاستفادة من الموارد المتاحة بأقصى قدر ممكن.

✓ تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة تبني معايير بيئية واجتماعية صارمة في تنفيذ مشاريع البناء. يشمل ذلك استخدام مواد بناء مستدامة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما ينبغي

التركيز على الجوانب الاجتماعية من خلال تحسين ظروف العمل وضمان سلامة العاملين. يساهم الالتزام بهذه المعايير في تحقيق الاستدامة ويعزز من سمعة الشركات المسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا.

✓ توصي الدراسة بتشجيع الابتكار والإبداع في تصميم وتنفيذ مشاريع البناء. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحفيز العاملين على تقديم الأفكار الجديدة والإبداعية، وإقامة مسابقات ومكافآت للابتكارات المتميزة. يجب أن تشجع الشركات ثقافة الابتكار التي تدفع العاملين للتفكير خارج الصندوق وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات المعقدة.

✓ تظهر الدراسة أهمية تعزيز أنظمة إدارة المخاطر في مشاريع البناء. من المهم تطوير خطط فعالة لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات للتعامل معها وتقليل تأثيرها. يشمل ذلك التدريب على كيفية الاستجابة لحالات الطوارئ، وتطبيق أنظمة متابعة مستمرة للمخاطر المحتملة، وتحسين الوعي بين العاملين بأهمية الإدارة الفعالة للمخاطر.

✓ توصي الدراسة بتحديث وتطوير القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم قطاع البناء في المملكة. يشمل ذلك تبني معايير جديدة تحكم السلامة والجودة والبيئة، إضافة إلى تعزيز الرقابة والتفتيش على المشاريع لضمان الامتثال لهذه اللوائح. كما يجب أن تشمل التحديثات تشجيع التنافسية وتحفيز الشركات على الابتكار والتميز في الأداء.

✓ تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في مشاريع البناء. يمكن تحقيق ذلك من خلال إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ، والتأكد من أن المشاريع تلبى احتياجاتهم وتوقعاتهم. يمكن أن تشمل المبادرات المجتمعية ورش عمل توعوية، ومؤتمرات عامة، وجلسات حوار مع المجتمع لتعزيز الفهم المشترك والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

المراجع

المراجع العربية

- ع. العنزي. (2021). تأثير معايير الحوكمة على جودة الخدمات الصحية الحكومية بمستشفيات مدينة الرياض. Retrieved from https://www.academia.edu/101344761/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1_%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%
- م. اليامي. (2020). أثر تطبيق معايير الحوكمة على أداء العاملين في القطاع الصحي الحكومي بمنطقة نجران. Retrieved from https://www.academia.edu/89564348/%D8%A3%D8%AB%D8%B1_%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82_%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%8
- ي. عطوان, م. (2018). دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. Retrieved from https://mksq.journals.ekb.eg/article_30621_9a63a9e50b03bcabdba6d677e15e88c5.pdf

المراجع الأجنبية

- Abdulaziz. (2023). Urban Growth Management in Riyadh, Saudi Arabia: An Assessment of Technical Policy Instruments and Institutional Practices. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/13/10616>
- Abougamil, R. A. (2023). Investigating the Source of Claims with the Importance of BIM Application on Reducing Construction Disputable Claims in KSA. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2075-5309/13/9/2219>
- acud. (2024). معايير ومبادئ البناء المستدام الرئيسية في المملكة العربية السعودية. Retrieved from <https://acud.sa/ar/%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b1-%d9%88%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a6-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3/>
- Adhi, A. B. (2023). Development of Stakeholder Engagement Strategies to Improve Sustainable Construction Implementation Based on Lean Construction Principles in Indonesia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/7/6053>
- Ahmad, S. (2023). Identifying critical success factors for construction projects in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/368875402_Identifying_critical_success_factors_for_construction_projects_in_Saudi_Arabia
- Ahmed, W. (2019). Application of Building Performance Simulation to Design Energy-Efficient Homes: Case Study from Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/11/21/6048>

- Ahola, T. (2021). Agency relationships of project-based firms. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0263786321000739>
- Alaboud, N. (2023). Adoption of Building Information Modelling in the Saudi Construction Industry: An Interpretive Structural Modelling. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/7/6130>
- Aldegheishem, A. (2024). Assessing progress towards smart governance in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381432253_Assessing_progress_towards_smart_governance_in_Saudi_Arabia
- Aldowaish, A. (2020). تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية: كيفية الاستفادة من التجارب العالمية. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/351815476_thdyat_almnzmat_ghyr_alrbhyt_fy_almmlkt_alrbyt_alswdyt_kyfyt_alastfadt_mn_altjarb_alalmyt
- Alfalah. (2023). A Holistic Framework for Assessing the Quality of Building Construction in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2075-5309/13/7/1666>
- Alfalah, G. (2024). Development of a Performance Assessment Model for Contractors in Saudi Arabian Construction Projects. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/379100967_Development_of_a_Performance_Assessment_Model_for_Contractors_in_Saudi_Arabian_Construction_Projects
- Alghuried, A. (2023). Measuring the Benefits and Barriers of the Implementation of BIM in Sustainable Practice in the Construction Industry of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/19/14323>
- Alhammadi, Y. (2017). Developing and Evaluation the Implementation of Construction Management Research in the Saudi Construction Industry. Retrieved from https://keep.lib.asu.edu/system/files/c7/184262/Alhammadi_asu_0010E_17257.pdf
- Alhejaili, M. O. (2024). Securing the Kingdom's e-commerce frontier: Evaluation of Saudi Arabia's cybersecurity legal frameworks. Retrieved from Mohammad Omar Mohammad Alhejaili
- Aljobaly, O. (2019). Evaluation of the Saudi Construction Industry for Adoption of Building Information Modelling. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333700504_Evaluation_of_the_Saudi_Construction_Industry_for_Adoption_of_Building_Information_Modelling
- Al-Otaibi, M. (2020). ANALYSIS AND EVALUATION OF CRITERIA FOR PRE-SELECTING CONTRACTORS IN THE SAUDI ARABIAN CONSTRUCTION SECTOR. Retrieved from https://www.arcom.ac.uk/-docs/proceedings/ar2010-1141-1148_Al-Otaibi_and_Price.pdf
- Badour, M. (2024). CORPORATE GOVERNANCE. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381635554_CORPORATE_GOVERNANCE
- Bagader, A. (2022). A Review on Implementation of Strategic Management in Saudi Arabia Construction Companies Towards Achieving Sustainable Development Goals. 4(2). Retrieved from <https://www.onlinescientificresearch.com/articles/a-review-on-implementation-of-strategic-management-in-saudi-arabia-construction-companies-towards-achieving-sustainable-developmen.pdf>

- Balabel, A. (2021). Towards Sustainable Residential Buildings in Saudi Arabia According to the Conceptual Framework of “Mostadam” Rating System and Vision 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/13/2/793>
- CHAPPELOW, J. (2024). Statistics: Definition, Types, and Importance. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/s/statistics.asp>
- Hwang, B.-G. (2022). Challenges and Strategies for the Adoption of Smart Technologies in the Construction Industry: The Case of Singapore. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357487314_Challenges_and_Strategies_for_the_Adoption_of_Smart_Technologies_in_the_Construction_Industry_The_Case_of_Singapore
- Ismail, A. S. (2024). ENHANCING THE EFFECTIVENESS OF CONSTRUCTION PROJECT GOVERNANCE: A STRATEGIC APPROACH TO IMPROVING TENDER MANAGEMENT AND CONTRACTOR SELECTION. 19(71). Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_352840.html
- Jamoussi, B. (2022). Sustainable Building Standards, Codes and Certification Systems: The Status Quo and Future Directions in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/16/10314>
- Janning, F. (2020). Transparency Is (Full) Disclosure in Corporate Governance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338893010_Transparency_Is_Full_Disclosure_in_Corporate_Governance
- Kuklina, M. (2021). Innovation in the construction industry. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/351385057_Innovation_in_the_construction_in_dustry
- Misnan, M. S. (2024). Construction Project Management Issues and Development in Current for Future Construction Project: Challenges and Prospects in Sustainable Project Management. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/379142581_Construction_Project_Management_Issues_and_Development_in_Current_for_Future_Construction_Project_Challenges_and_Prospects_in_Sustainable_Project_Management
- Mukumba, C. P. (2022). Construction Project Finance for Success: SME Perspective. Retrieved from Charles Poleni Mukumba
- Musawir, A. U. (2020). Project governance and its role in enabling organizational strategy implementation: A systematic literature review. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/337785217_Project_governance_and_its_role_in_enabling_organizational_strategy_implementation_A_systematic_literature_review
- Nasareldeen. (2024). The Impact of Artificial Intelligence (Ai) on the Accounting System of Saudi Companies. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375351558_The_Impact_of_Artificial_Intelligence_Ai_on_the_Accounting_System_of_Saudi_Companies
- Rehman, M. A. (2024). Risk-Level Assessment of Construction Risk Management Among the Kingdom of Saudi Arabia Contractors. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377045833_Risk-Level_Assessment_of_Construction_Risk_Management_Among_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_Contractors

- Saradara, S. M. (2023). On The Path towards Sustainable Construction—The Case of the United Arab Emirates: A Review. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/19/14652>
- Singh, M. M. (2023). " How Good Corporate Governance attracts investments domestically and globally" Introduction. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/369333996_How_Good_Corporate_Governance_attracts_investments_domestically_and_globally_Introduction
- Vian, T. (2020). Anti-corruption, transparency and accountability in health: concepts, frameworks, and approaches. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7170369/>
- Zayed, A. (2016). Guidelines of Using Project Management Tools and Techniques to Mitigate Factors Causing Delays in Public Construction Projects in Kingdom of Saudi Arabia. 6(2). Retrieved from https://www.academia.edu/35494383/Guidelines_of_Using_Project_Management_Tools_and_Techniques_to_Mitigate_Factors_Causing_Delays_in_Public_Construction_Projects_in_Kingdom_of_Saudi_Arabia

الملاحق

الاستبانة

● الاسئلة العامة

- العمر
- الجنس
- الدرجة

● أسئلة الاستبانة

- هل تعتقد أن هناك توافق كاف على المعايير الحكومية في مشاريع البناء؟
- هل يتم تنفيذ معايير الحوكمة بشكل صحيح في مشاريع البناء التي شهدت عليها؟
- هل تشمل معايير الحوكمة جميع جوانب الإدارة والتنفيذ في المشاريع التي شاركت فيها؟
- هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تحسين أو تعزيز معايير الحوكمة في المشاريع الإنشائية؟
- هل تشعر أن معايير الحوكمة تساهم في تحقيق جودة أفضل في التنفيذ والتسليم؟
- هل يوجد دعم كاف من الإدارة لتطبيق معايير الحوكمة في المشاريع التي شاركت فيها؟
- هل تتمتع معايير الحوكمة بالشفافية الكافية في المشاريع التي شاركت فيها؟
- هل تعتقد أن هناك استجابة فعالة للمخالفات المكتشفة ضمن معايير الحوكمة في المشاريع؟
- هل يتم تحديد المسؤوليات بوضوح وفقا لمعايير الحوكمة في المشاريع؟
- هل ترى أن هناك فرصة لتحسين نظام المكافآت والعقوبات لتعزيز الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟
- هل تتمكن من الوصول إلى المعلومات والتقارير المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة بسهولة؟
- هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لمراقبة التكاليف والجدول الزمني للمشاريع؟
- هل تعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز الوعي والتدريب على معايير الحوكمة بين العاملين في المشاريع؟
- هل تعتقد أن هناك تعاون كاف بين مختلف الأطراف لضمان تطبيق معايير الحوكمة في المشاريع؟
- هل تشمل معايير الحوكمة آليات فعالة لحل النزاعات والمشكلات في المشاريع؟
- هل تشعر أن هناك قدر كاف من المساءلة عند عدم الامتثال لمعايير الحوكمة في المشاريع؟
- هل تعتقد أن هناك توجيهات واضحة للمعايير الحكومية من قبل السلطات الرسمية؟

- https://docs.google.com/forms/d/1E837m-c02GPz0AtVl--ylvsGCXNyF4e3hBPdL0PjpkY/viewform?edit_requested=true

This study aims to evaluate the effectiveness of applying governance standards in construction projects in the Kingdom of Saudi Arabia, given the great importance of this sector in achieving economic and social development. The construction sector is one of the main drivers of economic growth in the Kingdom, as it contributes to providing the necessary infrastructure, generating job opportunities, and activating related industries. In light of Saudi Vision 2030, which seeks to diversify the economy and reduce dependence on oil, there is an urgent need to improve the quality and efficiency of construction projects by applying governance standards. Governance includes a system for managing companies and institutions, and includes a set of rules and practices that ensure transparency, accountability, and equality among stakeholders. In the context of construction projects, governance aims to regulate the relationship between the various participating parties, such as developers, contractors, suppliers, and clients, by setting policies and procedures that ensure the implementation of projects with high quality, within the specified budget, and on time, while adhering to environmental and social standards. The study relied on a quantitative research methodology that included a sample of 153 participants from various parties concerned with the construction sector in the Kingdom. The results showed that applying governance standards contributes significantly to improving project performance and raising the level of satisfaction among the various parties. Among the main recommendations of the study are enhancing training and awareness of the importance of governance in the construction sector, and encouraging the adoption of best global practices and standards to ensure the success and sustainability of projects in the future.

Midocean University

College of Management

Department of Business Administration



Title in English

Evaluating the effectiveness of applying governance standards in construction projects in the Kingdom
of Saudi Arabia

Prepared by :Yahya Ahmed Yahya Maafa

Student ID: 233001845

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed

Dr. Fayez Ali Jarad

Year: 2024